گۆڤارا زانستێن مرۆڤایەتی یا زانکۆیا زاخۆ
مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو
Humanities Journal of University of Zakho (HJUOZ)
Vol. 8, No. 1, pp. 80–95, March.-2020.
hjuoz.uoz.edu.krd
p-ISSN: 2664-4673
e-ISSN: 2664-4681
journals.uoz.edu.krd

دور جماعات وتنظيمات الاسلام السياسي في اذكاء الصراع الطائفي والديني في مصر في عهد الرئيس محمد انور السادات (1970– 1981)

خلات موسى يوسف* و عبدالفتاح علي البوتاني و شيرزاد زكريا محمد
فاكولتي العلوم الإنسانية ـ جامعة زاخو، اقليم كرستان–عيراق.

تاريخ الاستلام: 2019/12 تاريخ القبول: 2019/12 تاريخ النشر: 2020/03 https://doi.org/10.26436/hjuoz.2019.8.1.579

الملخص:

تباينت التفسيرات في تحليل احداث الفتنة الطائفية في تاريخ مصر المعاصر، الا أن السلطة الحاكمة تتحمل قدر كبيرا من المسؤولية بخصوص توتير الاجواء واثارة الفتنة الطائفية، لان الرئيس السادات لجأ الى الدخول في التحالفات السياسية والجمع بين سلطة الكنيسة والاسلام السياسي في آن واحد، ولعب على كل الحبال مع الجميع. ففي الوقت الذي رأت فيه الكنيسة القبطية بأن النظام تحالف مع الاسلام السياسي لتحقيق بعض من اهدافه السياسية، مما اثار قلقهم البالغ من استمرار تلك السياسة ومن اثار التمييز ضدها. ومن جهة اخرى، رأت جماعات الاسلام السياسي بأن النظام انحاز الى الكنيسة، لا سيما مماطلته بعدم تطبيق الشريعة الاسلامية. فيما رأت النظام بأن كلا الطرفين الكنيسة والاسلام السياسي عناصر لتهديد الامن وزعزعة الاستقرار السياسي. ولم تتوان السلطة في ممارستها لتلك السياسة باحتواء النزاعات السياسية لكلا الطرفين بمنطق سليم، وايجاد ثقة متبادلة بينهم، مما افقدت صوابها السياسي الى حد كبير، وعجز السلطة في الحفاظ على التوازن بينهما بحنكة وحكمة ومهارة سياسية. وهذا ما جعل كلا الطرفين في النهاية خصمين لدودين للحكومة، فضلا عن الصراع الأيديولوجي بين الطرفين، مما ادى الى تصاعد التوتر وبالتالي الى اندلاع مواجهات عنيفة.

الكلمات الدالة:

1. المقدمة

تعد أحداث الفتنة الطائفية بين المسلمين والاقباط من الأحداث ألداخلية البارزة في عهد الرئيس محمد انور السادات (1970– 1981). اذ كان هذا الصراع سببا في احداث شرخ كبير في المجتمع المصري، وتسبب في حدوث خسائر بشرية ومادية تركت آثارا بعيدة المدى على المجتمع المصري.

تعددت الاسباب والعوامل التي أسهمت في ظهور الاحداث في هذه المرحلة، وكان للثالوث (الحكومي– الاسلامي– القبطي) دور كبير في تأجيج هذا الصراع وعدم السيطرة عليه. اذ اتخذت كل الاطراف مواقف متشنجة تجاه الأخر، ولم تكن سياسة الحكومة حكيمة من اجل نزع فتيل الأزمة.

جرى التطرق الى الاسباب التي أدت الى حدوث هذا الصراع، ومن ثم دور الجماعات والتنظيمات الاسلامية منه، وأبرز الاحداث التي وقعت.

افادت مجموعة من المصادر المتعلقة بالموضوع البحث، لعل أبرزها، كتاب (الاقباط في وطن متغير) لمؤلفه غالي شكري، والذي اختص بالدراسة، وضم الكثير من المعلومات الاصيلة حول الموضوع، ومجلة (الدعوة) لسان حال جماعة الاخوان، وكتاب (الاقباط الكنيسة أم الوطن قصة البابا شنودة الثالث) لمؤلفه عبداللطيف المناوي، وكتاب (الفتنة الطائفية في مصر جذورها وأسبابها دراسة تاريخية ورؤية تحليلية) لمؤلفه جمال بدوي، الا انه كان منحازا، ولم يضم كل الحقائق بل حاول اخفاءها، ودعم طرف جماعات وتنظيمات الاسلام السياسي ضد الاقباط.

2. خلفية تاريخية عن الاقباط في مصر

شهدت سنوات السبعينيات من القرن العشرين قضية شائكة ومعقدة في مصر، سميت في الساحة السياسية بـ"الفتنة الطائفية"، اذ تعرض واقع المجتمع المصري الى أحداث أقرب الى الشرخ الاجتماعي والطائفي نتيجة العوامل المحلية والدولية عدة، وجعل التطرق اليها من قبل الباحثين أمراً صعباً في تفسير الاسباب والمسببات، ونظراً لحساسية تلك القضية" شبه بعضهم الخوض فيه كالخوض في (حقل الالغام)[1]، اذ ساهمت أطراف معنية عدة بشكل أو بآخر في اثارة النعرة الطائفية، نتيجة تراكم

*الباحث المسؤل.

كم هائل من الأسباب، والتي ترجع بشكل رئيس الى (مثلث التناقض والخلاف) وهي السلطة الحاكمة والاسلام السياسي والكنيسة.

يعد الأقباط مكوناً حياً من نسيج المجتمع المصري، واقلية تدين بالمسيحية، وهنا مصطلح الاقلية والاغلبية يشير الى النسبة العددية[2]، لان مصطلح الاقلية يحمل مفهومين الأول يقوم على الاعداد، والثاني يحمل معنى سياسيا. والاقباط يؤكدون على انهم ليسوا بأقلية، ويرفضون وصفهم بالأقلية، ويوافقون على انهم اقلية من حيث العدد بالمقارنة مع المسلمين، لان المصطلح غالبا ما يشير الى الجماعات التي تختلف عن الاغلبية في متغير واحد على الاقل، في حين يختلف اقباط مصر في متغير الدين فقط[3]، وبمعنى آخر ان التعامل مع التبعية الدينية لتحديد الاقلية أو الاكثرية هو في حد ذاته افتراض ايديولوجي[4].

ينتمي معظم الاقباط في مصر الى الكنيسة الارثوذكسية القبطية، ومقرها الاسكندرية، وتتمتع الكنيسة القبطية باستقلال ديني ومؤسسي عن المراكز الكنسية الأخرى في العالم، أي أنها كنيسة وطنية مستقلة[5]. كما وتعد مؤسسة الكنيسة من المراكز الدينية المصرية العريقة، وتشغل موقعاً مرموقاً في المؤسسات والكنائس والمذاهب الدينية، وهي أحد محاور تأسيس الهوية المصرية لدى الاقباط الارثوذكس وتاريخها الديني والاجتماعي وتقاليدها[6].

يسود نسبة الاقباط، قسط من الغموض، اذ تفاوتت المصادر بتحديد نسبتهم، حيث يؤكد احد الباحثين ان نسبة المسيحيين في مصر بغض النظر عن مذاهبهم هي (10٪)[7]. الا أن الاحصاء السكاني الرسمي (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء المصري) الذي أُجري في تشرين الثاني 1976 وهو الاحصاء الوحيد في مدة البحث، أشار الى عدد المسيحيين يبلغ (2,285,620) نسمة، اي بنسبة (6,7٪)، من المجموع الكلي لعدد السكان البالغ (37,543,000) وقتذاك[8]. وجادل البابا بخصوص النسب الرسمية للأقباط في مصر دون تحديد نسبة معينة، اذ أشار بأن عدد التعداد الموجود لا يناسب الواقع[9]. الا انه من الظاهر بأن النسبة الفعلية للأقباط كانت تتناقص بشكل مستمر، وقد تضافرت عدة عوامل في انخفاض نسبتهم، منها تفوق معدل مواليد المسلمين، والتحولات الدينية في الاسلام، أي تحولهم من المسيحية الى الاسلام، وعامل الهجرة الى الخارج، وغياب تعدد الزوجات وصعوبة الطلاق، وبالمقابل انتشار تحديد النسل، ووجود نظام الرهبنة على نطاق ضئيل[10]، فضلا عن الارتفاع النسبي في مستواهم التعليمي والاقتصادي، مما يجعلهم ينجبون عدداً اقل من الابناء (تحديد النسل)[11]، الى جانب مضايقات جماعات وتنظيمات الاسلام السياسي، ومحاولتهم فرض تطبيق الشريعة الاسلامية وخوفهم من حياتهم[12].

شارك الاقباط في أُولى انتخابات مجلس الشعب في عهد الرئيس محمد انور السادات (1970– 1981) والتي جرت في 26 تشرين الاول 1971 وحصلوا على ثلاث مقاعد من مجموع (360)، الا ان الرئيس عين تسعة من الاقباط الاخرين، فأصبح عدد مقاعدهم (12) مقعدا، بالاعتماد على النظام السياسي وحقه الدستوري في تعيين عشرة اشخاص، ويرجع هذا الامر الى تصاعد مدّ تيار الاسلام السياسي في مصر، مما أثر على نجاح الاقباط عبر آلية الانتخاب بدخولهم لمجلس الشعب[13]. بينما ارجع احد الباحثين غياب الاقباط في المشاركة الفعالة في الحياة السياسية الى عوامل سياسية وتاريخية وكنسية، والتي أدت الى ظهور نمط اطلق عليه (العزوف السياسي) عن المشاركة في الانتخابات العامة أو الاحزاب السياسية والمعارضة، وباستمرار هذه العوامل (الاستبعاد والتهميش السياسي) مما اسفر عن ظهور الاقباط ككتلة على اساس ديني أو طائفي[14]. ويتضح مما سبق انه اذا كانت نسبتهم البالغة (6,7٪) صحيحة، ويمتلكون (12) مقعدا فقط من مجموع (360) مقعدا في مجلس الشعب، فأن هذا يعد ذاته غبنا بحق دورهم ومشاركتهم في النظام السياسي العام للدولة.

3. اسباب وعوامل الفتنة الطائفية

لم تكن احداث الفتنة الطائفية حدثا جديدا نسبيا في تاريخ مصر المعاصر، اذ تفاعلت مجموعة من الاسباب أدت في اندلاعها، اذ ظهرت حوادث متفرقة وبشكل اوسع منذ بداية تولى الرئيس محمد انور السادات الحكم الذي واجه الكثير من المشاكل والتحديات الداخلية والاخطار، فقام بإفساح المجال امام جماعات وتنظيمات الاسلام السياسي، وقام برفع شعر (دولة العلم والايمان) و(الرئيس المؤمن) وما نص الدستور على جعل مبادىء الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع، كما لجأ الى مهادنة التيار الاسلامي وما صاحبه من استخدام التيار الاسلامي ضد التيار اليساري واجراء التعديلات الدستورية وجعل مبادىء الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع من اجل احتضانهم. فأثارت تلك الخطوات والمؤشرات قلق الاقباط من سياسة الرئيس السادات، والتي تمحورت في التوظيف السياسي للدين الاسلامي ورموزه في العملية السياسية، مما اثار توتر طائفيا والذي ترتب عليه خشية الاقباط من نظام اهل الذمة في الفقه الاسلامي التقليدي والذي يعصف بمفهوم المساواة والمواطنة، وبرز كذلك تشدد مضاد من جانب المؤسسة الاسلامية الرسمية (الازهر) يقوده الشيخ عبدالحليم محمود[15] للمطالبة بتطبيق الشريعة الاسلامية[16]، اذ انزعجت الكنيسة القبطية من التوجه الحكومي، بالإضافة الى اضطهادهم في التفرقة الوظيفية، مما كرس شعورا عميقا لديهم بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية[17].

من العوامل الاخرى التي أدت الى ظهور الفتنة، كان الجهل وغياب الحس الحضاري[18]، والنقص الثقافي والتشوه في البنية الذهنية[19]، ودور عمل الاسلام السياسي، اذ كانت للحركة الاسلامية تصور لبناء عالم جديد أساسه ان يكون للمسلمين دولة تحكم بالشريعة، ولم يكن في ذهنها كيفية التعامل مع غير المسلمين في تلك الدولة، وان الفقه التقليدي هو المصدر الرئيسي في رؤيتهم لغير المسلمين[20].

كذلك أدت الكنيسة دوراً في تأجيج هذه الفتنة، اذ حاولت الكنيسة المصرية الخروج من اختصاصاتها وان تؤدي دوراً سياسيا على غير المعتاد، مما أثار قلق الحكومة[21]. ويعزي بعضهم تولي البابا شنودة الثالث[22] قيادة الكنيسة البابوية المرقسية القبطية في القاهرة في 14 تشرين الثاني 1971[23]، من أخطر المتغيرات على الساحة القبطية، والتي تمثلت في تحويل القيادة الكنسية من الاطار الروحي الخالص والديني البحت، الى قيادة دنيوية ومدنية وسياسية واجتماعية، وغدّت للكنيسة مشروع سياسي للدولة[24]، وظهرت آثار وتداعيات المسألة القبطية على المشهد السياسي المصري بتولي البابا شنودة الثالث، والذي تحول الى زعيم سياسي له مطالب سياسية[25].

ارجع عدد من الباحثين الفتنة الى مجموعتين من الاسباب، منها الظاهرة التي انبثقت من تذبذب العلاقات والمعاملات اليومية بين المسلمين والاقباط، بسبب حرص كل جانب على اظهار حماسته الدينية في شكل أنشطة ثقافية أو اجتماعية، تهدف الى تأكيد الذات واثبات وجود كل طرف في مواجهة الآخر، أو في شكل تنافس شديد على بناء المساجد والكنائس في مواقع متقاربة. أما النوع الثاني فهي الاسباب الكامنة، وترتبط بالجذور الفكرية التي أستمد كل طرف منها شخصيته، وحدد دوره على مسرح الحياة، ويتمثل في الصراع بين مفهومين متعارضين لمسألة انتماء مصر، هل هي قبطية ام اسلامية؟، وهل تحديد الانتماء لمصر على أساس الجذر التاريخي أم على أساس المعتقد الديني؟. فالفكر القبطي يرى ان دور مصر الحضاري، هو استمرار لوجودها منذ العصر الفرعوني بصرف النظر عن الديانة، والفكر الاسلامي الذي يرى ان مصر تستمد مقوماتها الفكرية والحضارية والوجدانية من الاسلام[26].

كما علل احد الباحثين بأن هناك ثلاث اتجاهات متناقضة أدت الى الفتنة الطائفية منها، ظهور الجماعات الاسلامية الشاردة التي اوقعت الخوف في نفوس الاقباط، وخاصة ممارساتها ضد الاقباط، والسياسة التي أنتهجها البابا شنودة وخالف بها الخط المقرر الذي أتبعه آباء الكنيسة، والتي توحي به روح المسيحية انسياقا وراء طموح هو النهضة بالكنيسة واعلاء شأنها، وقاده هو وأستأثر بتمثيل الاقباط في مختلف المجالات، كما حكم الكنيسة بيد حديدية. وأخيرا سياسة السادات التي أتسمت بالتخبط، اذ انه أراد الانفتاح من ناحية، والاستئثار بالسلطة من ناحية اخرى، والابتعاد بالدين عن السياسة[27]. ويبدو الرأي الاخير اقرب الى الصحة، لان الاطراف الثلاثة ساهمت في تعقيد الموقف، وتأجيج خطاب الطائفية والدينية، من اجل تحقيق مصالح سياسية ذاتية.

كان للأقباط خوف من الاتجاه السياسي الديني العام للدولة، وأثار تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية مخاوفهم، لذا لجأوا الى الكنائس للحفاظ على هويتهم، وفي سؤال وجه للبابا شنودة حول رأيه في تطبيق الشريعة الاسلامية، أجاب:"... أما من جهة المسيحيين، فالمسيحيون تقف أمامهم مشكلة اساسية يهتمون بها بالدرجة الاولى، وهي عبارة واحدة اذا طبقت الشريعة الاسلامية هل يعامل المسيحيون كمواطنين لهم كل حقوق المواطنة؟ أم يعاملون كأهل الذمة أو كأهل كتاب أو مستأمن أو ككفار، ولكل كلمة من هذه الكلمات بند طويل عرض في الشريعة الاسلامية..."[28]. وفي موضع آخر تساءل البابا شنودة كيف سيكون موقف جماعات وتنظيمات الاسلام السياسي من المسيحيين وطريقة معاملتهم لهم، في الوقت الذي يكفرون مسلمين آخرين في بعض الامور التفسيرية[29]. وأتهم الاقباط النظام الحاكم لا سيما سياسة الرئيس السادات في مقامه الاول، وكتب غالي شكري وهو قبطي بهذا الصدد يقول:"...، لم يبدأ التطرف وانعكاسه المباشر على الاقباط الا في عهد السادات، حين خرج المعتقلون بكل ما في صدورهم من غضب، لم يكن تفجيره بوجه الدولة ممكنا فهي التي اخرجتهم، فتحول بعضهم بهذا الغضب نحو المسيحيين الذين لم يسجنوهم ولم يعتدوا عليهم قط"[30].

لم تتوان الدولة لإيجاد توازن الصحيح في العلاقات بين جماعات وتنظيمات الاسلام السياسي والاقباط، وأعطى أحد الباحثين تفسيرا أقرب الى الواقع، اذ أن الدولة أخطأت في معالجة مشكلة جماعات وتنظيمات الاسلام السياسي، التي تراوحت بين العنف المفرط والتشجيع والتدليل الزائد، وان تراكم تلك الاخطاء أدت الى الفتنة الطائفية، وكان الامتداد الطبيعي هي حركة المطالبة بتطبيق الشريعة الاسلامية[31]. وفي الاتجاه المقابل رأى التيار الاسلامي ومنه المتشدد بصورة خاصة، ان الاضرار بالأقباط وسيلة لإبراز ضعف النظام السياسي والانتقام منه. ففي الفترة من 17 حزيران 1970– 12 تشرين الثاني 1972 وقعت (11) حادثة طائفية، من بينها الاستيلاء على بعض ثروات الاقباط ومحلات الذهب[32]. وأدت تلك الظواهر الى اشكاليات تمس الوحدة الوطنية، مما تمخضت عن التحام الاقباط على اختلاف انتماءاتهم الكنسية بالمؤسسة وبالسلطة الكنسية[33]، وبدوره تحولت الكنائس الى نوع من المؤسسات الاجتماعية التي أدت دوراً في التنشئة والتعليم والتعبئة بماثل عملية الاحياء التي شهدتها المساجد الاهلية في السبعينيات، والتي أدت دوراً كبيرا في عمليات التعبئة والتجنيد والتحشيد وصياغة الاتجاهات السياسية الدينية. وساهمت المتغيرات الخارجية كذلك في شحذ الهمم في تغذية عوامل الاستقطاب الداخلي، اذ كان ثمة اهتمام من الغرب وبالذات الولايات المتحدة الامريكية في دعم المؤسسات الدينية في العالم الثالث" لتوظيفها في ادارة الصراع مع الاتحاد السوفيتي تحت دعوى ما يسمى بمحاربة الالحاد والشيوعية[34].

حدث تحول نوعي في السلطة الكنسية، بعد جلوس البابا شنودة الثالث على كرسي البابوية، نظرا لدورها وعلاقاتها بأتباعها وبالكنائس المسيحية الاخرى، وكان البابا يمتلك مشروعا فكريا واجتماعيا، ودعم هذا المشروع بعض السمات الكاريزمية للبابا وشخصيته الحاسمة وذكائه المتميز[35]، والذي وصفه غالي شكري بـ (الفلاح الفيلسوف)

لأنه جمع بين سمات الفلاح المصري وبنيان الفيلسوف[36]، فيما وصفه وزير الداخلية النبوي اسماعيل بـ(الرجل الوطني)[37]. اي انه حصل تغيير مزدوج في الدولة والكنيسة، وبدأت معايير القوى في المجتمع تتغير، وحمل البابا شنودة رؤية محددة بمواجهة مشكلات الطائفة القبطية، تملك مقومات جديدة للقوة الذي يتميز بمستواه العلمي العالي وطموحاته الواسعة، وبدأت له امتدادات في بلاد المهجر خاصة في الولايات المتحدة وكندا، مما أعطاه دعما سياسيا ومعنويا وماديا، وفتح قنوات اتصال مع المؤسسات الكنسية العالمية. ولعدم وجود زعامات مدنية سياسية قبطية منافسة للكنيسة في تأثيرها على الاقباط، أصبحت محور الاقباط[38]، وتأكيدا لهذا المعنى فسر البعض بأن عصر السادات هو عصر النجوم، فبجوار نجومية السادات تألق نجومية البابا شنودة الثالث والشيخ عبدالحليم محمود شيخ الازهر ومتولي الشعراوي كنجوم دينيين شعبيين[39].

4. حادثة الخانكة وتأجيج العنف الطائفي

بدت الظروف تنذر بالخطر الذي بدأ يهدد الوحدة الوطنية، فجاء رد الفعل على المستوى الرسمي سريعا في شكل الدعوة الى عقد المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي في 14 تموز 1972 لبحث موضوع (الوحدة الوطنية)، ثم دعا مجلس الشعب لعقد دورة طارئة، وانعقدت في اب 1972، وفي تلك الاثناء وقع اعتداء على مبنى جمعية النهضة الأرثوذكسية بجهة سنهور بمحافظة البحيرة في 8 ايلول 1972[40]، وبغية قطع الطريق عن وقوع أحداث طائفية" اقرت الحكومة قانون رقم (34) لسنة 1972 بشأن (حماية الوحدة الوطنية) واصدر في 13 ايلول 1972 والذي يتكون من (10) مواد، ونص ان حرية العقيدة وحرية الرأي مضمونة بما لا يمس حريات الآخرين أو المقومات الاساسية للمجتمع، وذكر بشكل صريح (الفتنة) ومما جاء فيه: يعاقب بالحبس كل من حرض بإحدى وسائل العلانية على بعض فئة من فئات قوى التحالف أو طائفة من الناس أو على الازدراء بها أو اثارة الفتنة بينها، اذا كان من شأن هذا التحريض الاضرار بالوحدة الوطنية[41].

يبدو ان تلك الاجراءات لم تفلح في ايقاف التوتر، اذ بلغ العنف الطائفي بين المسيحيين الاقباط والمسلمين الى درجة بمهاجمة كل طرف للآخر والخروج من نمط الاحداث الفردية الى الجماعية، ومهاجمة المراكز الدينية منها حادثة الخانكة، وطبقا لتقرير لجنة تقصي الحقائق مجلس الشعب المصري التي تشكلت بعد الحادث، فأن مجهولين اوقدوا النار في 6 تشرين الثاني 1972 الذي كان يصادف عيد الاضحى في دار جمعية اصدقاء الكتاب المقدس، وهي جمعية دينية مرخصة ومسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية، والذي بناه الاقباط بمركز الخانكة (احدى ضواحي القاهرة– شمال القاهرة)، ولم يكن مرخصا له ككنيسة لإقامة الشعائر الدينية. ولكن في واقع الامر كانت تقام فيه الشعائر الدينية، دون اعتراض من الجهات الادارية. ومن جهة اخرى قام بعض المسلمين من أهالي الخانكة بجمع تبرعات لإقامة مسجد بالقرب من بناية الجمعية، وشرعوا فعلا في بنائه[42]، وأثار ذلك العمل ردود فعل غاضبة من قبل الاقباط بحرق مكان العبادة لهم، لعدم اتخاذ الدولة اجراءات كفيلة لإرضاء مشاعرهم، واتهم الاقباط بأن لجماعات الاسلام السياسي، ضلع في تصعيد الموقف بين الاقباط والمسلمين بشكل عام [43]، وان هذا التوتر انعكس بشكل غير مباشر على علاقة الحركة الاسلامية مع الكنيسة[44].

ثار الاقباط في وجه المسلمين والحكومة" لعدم اتخاذ الحكومة اجراءات كفيلة باحتواء الموقف، ففي يوم 12 تشرين الثاني 1972 اقبل نحو (400) شخص بالسيارات، وكان اكثر من (100) شخص منهم يرتدون الملابس الكهنوتية، واتجهوا الى مقر الجمعية المحترقة وأقاموا شعائر الصلاة فيها. وفي مساء اليوم نفسه تجمع شباب المسلمين وعدوا تلك الصورة استفزازا لمشاعرهم، فاجتمعوا بمسجد السلطان الاشرف، وخرجوا في مسيرة احتجاج، واثناء ذلك نسب الى أحد الاقباط، انه اطلق أعيرة نارية في الهواء على رؤوس المتظاهرين من مسدس مرخص، وأدى ذلك الى اثارة الجماهير، وتوجهوا الى منزل ذلك الشخص، فأحرقوا منزله ومساكن عدد من المسيحيين، ثم توجه بعض المتظاهرين الى مقر الجمعية واشعلوا النار في احدى حجراتها، ولم تحدث خسائر في الارواح، بينما اصيب ثلاثة اشخاص عرضا بينهم[45].

الامر الذي أغضب الرئيس السادات، وأكد بأن البابا شنودة بهذا السلوك لا يتصرف من منطلق حل المشكلات وتهدئتها بل القاء النار على الزيت، وعده تحديا ونكرانا للجميل لتعاطفه معها[46]. وعقب ذلك مباشرة اتصل السادات برئيس تحرير جريدة (الاهرام) محمد حسنين هيكل، وطلب منه أعداد خطاب له بأنه سيقوم بتفجير المسالة الطائفية امام مجلس الشعب، وقال له:" انني لا استطيع ان اجلس بقنبلة موقوتة تحت الكرسي...، وان شنودة يريد ان يلوي ذراعي ولن اسمح له أن يفعل ذلك"[47].

بدأت وقائع الفتنة الطائفية بشكل فعلي مع بداية حادثة الخانكة، اذ خرجت الكنيسة عن رسالتها الروحية ونهجها التاريخي، فبينما كانت تدعو لدولة علمانية" قدمت نفسها على انها الصوت السياسي الوحيد للأقباط[48]، وحولت الكنيسة الى حزب سياسي، ودولة داخل دولة[49]، ولهذا اطلق بعضهم "المسيحية السياسية" كتطور ناتج عن مجموعة من المحددات، منها الأزمة القائمة في الهوية والايديولوجية الذاتية وتراجع القومية العربية، وظهور الاسلام السياسي كآيديولوجية سياسية بديلة، رغم انكار البابا شنودة وجود المسيحية السياسية، لعدم وجود نظام سياسي أو دعوة سياسية في المسيحية، بينما في الاصل هي دعوة روحية، وان الاخلاص للحاكم أمر عقيدي بالنسبة لهم، وان معارضة الحكم مرفوضة[50].

5. محاولات السلطة لاستتباب الامن

على اثر حادثة الخانكة وبناء على رغبة الرئيس السادات، اصبح الكاتب والصحفي موسى صبري حلقة اتصال غير رسمية بينه وبين البابا شنودة، وفي خلال لقائهما" طالب البابا بأحقية الاقباط في الوظائف العامة، وفي مجالس شركات القطاع العام وفي وزارة الخارجية وفي المناصب القضائية، وطالب بتعديل النص الدستوري الخاص بتعيين عشرة نواب في مجلس الشعب، وزيادة هذا العدد الى عشرين نائبا، فرفض الرئيس السادات الامر، مبررا ذلك اضاعة الشكل الديمقراطي[51]. وبناء على طلب رئيس الجمهورية" تشكلت لجنة برلمانية بمجلس الشعب في 13 تشرين الثاني 1972 لتقصي الحقائق ولبحث اسباب الحادث، وقد توصلت اللجنة الى عدد من الاسباب وحصرتها بثلاثة مقترنة بمقترحات كذلك:

1–الترخيص بإقامة الكنائس، اذ ان تنظيم اقامة الكنائس أو تعميرها أو ترميمها خاضع لأحكام الخط الهمايوني الصادر من الباب العالي في شباط 1856، وكان هذا القانون العثماني هو الوحيد الباقي في الدولة، وتضمن الاقرار بإباحة اقامة الكنائس أو ترميمها ويجب ان يكون مرخصا من الباب العالي، وبناء على ذلك النص اصدرت وزارة الداخلية سنة 1934 عشرة شروط للتصريح ببناء الكنائس، وكانت هذه الشروط لا تزال تطبق الى ذلك الحين، وان بناءها كان يقتضي الحصول على امر جمهوري، علما فأنه وبموجب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء فأنه كانت توجد (1442) كنيسة، وأقترحت اللجنة بإعادة النظر في نظام التراخيص[52].

2–الدعوة والتبشير، بموجب البيانات التي حصلت عليها اللجنة، فان عدد المساجد التي كانت تتبع وزارة الاوقاف لا يتجاوز (4000) مسجداً، بينما تفوق المساجد الاهلية عن هذا العدد، وهي غير خاضعة لإشراف وزارة الاوقاف، وطالبت اللجنة اخضاع هذه المساجد لإشراف وزارة الاوقاف، واقترحت ان يكون تعيين ائمتهم بموافقة وزارة الاوقاف. والحال بالنسبة للكنائس كذلك، اذ طالبت اللجنة ان تكون مواعظهم في الدعوة الى الحق والخير والفضيلة، وتعيين راعي الكنيسة بقرار من المطران المختص أو البطريركية. واستطردت اللجنة بموجب المعلومات التي حصلت من وزارة الشؤون الاجتماعية ان عدد الجمعيات الاسلامية المقامة في مصر بلغ (679) جمعية، بينما بلغ عدد الجمعيات المسيحية الارثوذكسية (438) جمعية تتلقى اعانات دورية سنوية من وزارة الشؤون الاجتماعية، وان لتلك الجمعيات دور على الاساءة للأديان الاخرى، بينما لاحظت اللجنة انه بعد ان أصبحت التربية الدينية مادة أساسية في منهاج التعليم، أصبحت من مؤسسات الدعوة، ودعا الى اتاحة الفرصة لدروس دينية منظمة لتلاميذ الاقباط[53].

3–الرقابة على نشر الكتب الدينية: أوضحت اللجنة ان بعض الكتب الدينية التي تنشر في مصر لمؤلفين مسلمين، كثيرا ما تتعرض لأحكام الديانة المسيحية. الامر كذلك بالنسبة للكتب الدينية التي كتبها مؤلفون من الاقباط" فقد تتعرض لأحكام الاسلام، وفي كلا الحالتين هناك مساس بالعقيدة الاخرى، وطالبت اللجنة بتفعيل قانون المطبوعات والرقابة على النشر، وأخذ التصريح لبعضه من مجمع البحوث الاسلامية أو أمانة الدعوة والفكر بالاتحاد الاشتراكي، وأوصت وزارة الثقافة والاعلام بوضع نظام محكم ومستنير لرقابة الكتب الدينية[54].

وفقا لتقرير اللجنة البرلمانية والذي كتب بحذر شديد، وبدرجة كبيرة من الدراية والتوازن، بحيث تمكنت من تشخيص مجموعة من الاسباب الكامنة والتي تسببت في تصاعد اعمال العنف الطائفي بين المسلمين والاقباط، ثم وضعت حلولا ومقترحات مناسبة بعيدة المدى أمام الدولة لقطع دابر الفتنة بين الطرفين، منها اثارة تيار الاسلام السياسي ضد الاقباط، أو اثارة الاقباط على تيار الاسلام السياسي الرسمي وغير الرسمي والمسلمين عموما، ولم تأخذ الحكومة بالتقرير والمقترحات الواردة محمل الجد.

لجأت الحكومة الى تدبير عدد من الحلول والخطط الآنية المؤقتة بدلا من تنفيذ ما جاء في تقرير اللجنة البرلمانية وما توصلت اليه من نتائج ومقترحات، اذ زار الرئيس السادات جامع الازهر، كما زار المقر البابوي في 23 كانون الاول 1972 وعقد اجتماعا مع البابا شنودة الثالث، وأعلن في زيارته عن منح (50) تصريحا ببناء كنائس جديدة، بعد ان طلب البابا شنودة (30– 35) كنيسة، فضلا عن موافقته عن اعادة بناء الكنائس القديمة وترميمها، واصبح الاجتماع ختاما لنزاع مؤقت لفتيل الصدام بين الكنيسة والدولة[55]. في الواقع، فان حادثة الخانكة التي وقعت في 6 تشرين الثاني 1972 مثلت نقطة البداية الفعلية في تأزم العلاقة بين المسلمين والمسيحيين من جهة، والسلطة والكنيسة من جهة أُخرى، وان حلول النظام لم تكن جذرية في نزع فتيل الفتنة، بل أعقب ذلك توتر في العلاقة بينهما، واستمر شعور الاقباط بالاضطهاد والاقصاء من قبل النظام السياسي.

6. العلاقة بين المسلمين والاقباط اثر حادثة الخانكة

اتسمت العلاقة بين الكنيسة والدولة بالحذر وعدم الاطمئنان طوال عهد الرئيس السادات، اذ بدأت ملامح توتر تلك العلاقة في الافق، ففي الانتخابات التي جرت سنة 1976 لم يوفق اي قبطي في النجاح في الترشيح للانتخابات، وبلغ عدد الاقباط المعينين ثمانية اقباط من اجمالي عدد النواب البالغ (360) نائبا[56]، اي بنسبة (2,22٪)، وفي نفس الوقت عدت الكنيسة نفسها الممثل الحقيقي للأقباط، ووصلت قوتها ومداها، الى مرحلة وضع المستقل عن سلطة الدولة، وفي ظل تصاعد ظاهرة الاسلام السياسي والدعوة الى تطبيق الشريعة الاسلامية، تصور العديد من الاقباط ان التطورات تدعوهم الى اتخاذ موقف جديد تجاه الاسلام السياسي والدولة، لا سيما بعد ان شعرت الكنيسة بقوتها، فدعت الى عقد مؤتمر في الاسكندرية في 17 كانون الثاني 1977 وصدر

عنه بيان منع نشره وقتها، وطرح في المؤتمر مجموعة من المسائل منها: حرية العقيدة، حرية ممارسة الشعائر الدينية، حماية الاسرة والزواج المسيحي، المساواة وتكافؤ الفرص، تمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية والتحذير من الاتجاهات الدينية المتطرفة. ثم طالب البيان من السلطات المصرية: الغاء مشروع قانون الردة، والعدول عن التفكير في تطبيق قوانين مستمدة من الشريعة الاسلامية على غير مسلمين، الغاء القوانين العثمانية التي تقيد حق بناء الكنائس، واستبعاد الطائفية في تولي وظائف الدولة على كل المستويات وحرية نشر الفكر والتراث القبطي. واوصى البيان كنوع من الاحتجاج بأن تكون الفترة من 31 كانون الثاني– 2 شباط 1977 فترة صيام– كأحد أساليب التعبير عن معارضتها– وعد المؤتمر في حالة انعقاد مستمر لمتابعة ما يتم في مجال تنفيذ فقراته وتوصياته[57].

حالت احداث 18 و19 كانون الثاني 1977[58] دون الشروع في تنفيذ توصيات المؤتمر، فقرر الاقباط تأجيل مطالب المؤتمر الى حين اخر، والتقى الرئيس السادات بالقيادات الاسلامية والقبطية، وأكد على التعايش السلمي بين الاقباط والمسلمين[59]. الا ان الاوضاع ازدادت سوءاً في سنة 1977 بتقديم جامع الازهر بمشروع اعدام المرتد واقامة الحدود الى مجلس الشعب لإقراره، وكان لهذا المشروع وقع عميق في نفوس الاقباط، وأحدثت هزة عميقة في اوساطهم، ورأت الكنيسة انها المستهدفة[60]، وهو القانون الذي أباح قتل المسلم المرتد عن الشريعة الاسلامية، وبمقتضاه لا يمكن للمسيحي الذي اعتنق الدين الاسلامي العودة الى دينه الاصلي[61]. مما دفع الاقباط الى اتخاذ موقف لمواجهة المشروع، فقد عقد المجمع المقدس اجتماعا في الاول من آب 1977 برئاسة البابا شنودة، واصدر قرارا بتقديم مذكرة لرئيس الجمهورية، تضمن رفض الطوائف المسيحية تطبيق الشريعة وقانون الردة، وفي مطلع شهر ايلول 1977 التقي البابا شنودة الثالث بأعضاء مجالس كنائس القاهرة وعدد من المطارنة بمقر الكاتدرائية المرقسية بالعباسية، واتخذ قرارا بإعلان الصوم الانقطاعي ابتداء من يوم 5 ايلول 1977 تعبيرا عن رفض مشروع قانون الردة. كما أدت التكتلات القبطية في الولايات المتحدة الامريكية واستراليا دوراً وتأثيراً كبيرا في الضغط على الحكومة من الخارج، وقامت بمظاهرات، فسحبت الحكومة مشروع القانون[62].

كما جاءت الانباء من الخارج تفيد ان الاقباط المصريين في الولايات المتحدة يتجمعون للاحتجاج في مظاهرات خلال استقبال الرئيس الامريكي جيمي كارتر (Jimmy Carter) (1977– 1981) لوزير الخارجية المصري اسماعيل فهمي، فأرسل الرئيس انور السادات رسالة الى البابا شنودة بالعدول عن تصرفاته، وهدده انه في حال عدم تنفيذه بأنه مستعد بإصدار قرار بإلغاء القرار الجمهوري بتعيينه، فتراجع البابا عن موقفه، وارسل رسالة ود في 10 ايلول 1977 الى الرئيس السادات[63].

ازدادت حدة التوتر بين الحكومة والكنيسة يوما بعد يوم، اذ تعد سنة 1978 الفاصلة المهمة في تلك العلاقات، فقد بدأ القلق يساور الاقباط في نهج الرئيس السادات، وتصاعدت حوادث الاعتداء في الجامعات المصرية ضد الاقباط من قبل الجماعات الاسلامية المختلفة، واتهم السادات بأنه متهاون معهم[64]، وبالمقابل حاول السادات تحسين العلاقة مع البابا شنودة، فمنح الميدالية الذهبية (جائزة السلام) لسنة 1978 التي حصل عليها من مجلس الكنائس الميثودي العالمي بالولايات المتحدة للبابا شنودة[65]، لكن العلاقات بينهما تفاقمت مرة اخرى، عندما طلب السادات من البابا شنودة تشجيع الاقباط للسفر الى بيت المقدس، لان طريق الحج الى الاماكن المقدسة اصبح مفتوحا، لكن البابا رفض طلبه مبررا ذلك لعدة اسباب منها، ان الوقت غير مناسب ذلك، وانه لا يريد ان يدخل اقباط مصر في خانة التخوين امام الدول العربية [66]، وان ارض مصر مقدسة ايضا، وان زيارة القدس ليست من اركان الدين المسيحي، والكنيسة القبطية في مصر هي ام الرهبنة في العالم[67].

وظلت الحكومة في سياستها الداخلية على احتضان الاقباط، وعندما جرت انتخابات 1979 والتي تمت في مناخ سياسي متوتر وصدام مع المعارضة بكل فصائلها، أظهرت نتائجها بنجاح أربعة مرشحين اقباط في مقابل (10) معينين من قبل الحكومة، وبلغ عدد مقاعد الاقباط المنتخبين والمعينين (14) قبطيا من اجمالي عدد النواب البالغ (360) نائبا، مما يلاحظ ارتفاع مشاركة المنتخبين الاقباط والمعينين عن سابقاتها[68]، ويتضح من الفقرة اعلاه ان ارتفاع مشاركة الاقباط في انتخابات 1979 والحصول على (14) مقعدا نيابيا اي بنسبة (3,89٪)، هي اكبر نسبة تمكن الاقباط من تحقيقها في حقبة السبعينيات، والامر يعود الى تحولات عدة في فضاء العمل السياسي والاجتماعي الى عمل ديني، واحتدام المنافسة السياسية بين المسلمين بشكل عام ومنها تيارات الاسلام السياسي وغير مسلمين، وعد الأقباط أنفسهم طائفة دينية مستقلة، ودور الكنيسة في تشجيع الاقباط للمشاركة الفعالة في تلك الانتخابات، ومطالبتها المستمرة في تمثيل الاقباط في الهيئات النيابية تمثيلا حقيقيا لا رمزيا.

في واقع الامر، كانت الخلافات بين الحكومة والكنيسة اكبر من مجرد رفع عدد مقاعد الاقباط في مجلس الشعب، لذلك سرعان ما تصاعدت الخلافات بين الكنيسة والدولة مرة اخرى، اذ وصلت الامور الى ذروتها بوقوع عدة أحداث طائفية في سنة 1981، وأسفرت عن وقوع الحرائق في بعض الكنائس، وكان نتيجة هذا التصعيد الطائفي، قيام الكنيسة بأكبر مواجهاتها ضد الحكومة، وكان ذلك في عيد القيامة، اذ قرر المجمع المقدس للكنيسة الغاء الاحتفالات بالعيد، والقى البابا خطابا في 26 اذار 1980 عارض فيها بشدة فكرة ان تكون الشريعة الاسلامية اساسا للقوانين وتطبيقها على غير المسلمين، وأبدى مخاوفه في حل الدين محل الوطنية، واعلن عدم اقامة صلوات عيد القيامة لهذه السنة، وعوضا عن

حضور قداس الجمعة الحزينة، قرر الذهاب الى أحد الاديرة في الصحراء والصلاة من أجل الخلاص مما يعانونه من ضغط، كما اصدر اوامر الى رجال الكنيسة بعدم اقامة المراسيم والاحتفالات والاستقبالات بعيد القيامة لأي مسؤول رسمي للدولة لتهنئة الاقباط كما جرت العادة[69].

7. المواجهة العلنية بين الحكومة والكنيسة

بدأت المواجهة العلنية بين قيادة الدولة وقيادة الكنيسة، عندما وجه الرئيس انور السادات في خطاب القاه امام مجلس الشعب يوم 14 ايار 1980 اتهاما صريحا للبابا شنودة، بأنه لا يريد الاكتفاء بالرئاسة الدينية، بل يريد ان يكون زعيما سياسيا للأقباط في مصر، والعمل على انشاء دولة للأقباط في صعيد مصر تكون عاصمتها اسيوط[70]. وقد نفي البابا شنودة نفيا قاطعا الاتهام، وأكد بأنه يدخل ضمن باب الدعاية والخرافة واللامعقول، لكونه مشروع غير واقعي بحصر جميع أقباط مصر في اسيوط والمناطق المحيطة بها[71]، لأسباب سياسية وامنية واقتصادية ولاهوتية، لأنه ليس من الأمان للأقباط ان يجري عزلهم جميعا في مدينة واحدة قد يسهل الهجوم عليهم، وكذلك ملكية المنازل واراضي والمساجد المملوكة للمسلمين، وكذلك ملكية المسيحيين لممتلكات في انحاء مصر، علاوة ان اللاهوت القبطي يؤكد على فصل الدين عن الدولة[72]. ودافع الرئيس السادات في خطابه في الوقت ذاته عن نفسه بالقول انه رئيس مسلم لدولة مسلمة[73]، مما أثار حفيظة الاقباط، وأكد البابا شنودة انهم ليس لديهم بقيام دولة على أساس ديني بناء على قاعدة (دع ما لله لله وما لقيصر لقيصر)[74].

كان ذلك الخطاب نقطة تحول في العلاقات بين الكنيسة والدولة، اذ ازدادت توتراً في العلاقات بين الحكومة و الكنيسة، الاول يمثله السادات و الثاني يمثله البابا شنودة[75]، وكانت هذه هي المرة الاولى في تاريخ تلك العلاقات بين الجانبين، تلجأ فيها الحكومة الى المواجهة العلنية مع الزعامة الدينية القبطية، وتتهمها بمحاولة جعل الكنيسة سلطة داخل الدولة، ودلالة على ان الأحداث بلغت حدا جعل سلطة الدولة تتخلى عن موقف المراقب، الى موقع المشارك وتشديد قبضتها على مجريات الامور، والتلويح بعصا السلطة ضد التجاوزات التي تصدر عن العناصر المتشددة في الجانبين الاسلامي والمسيحي[76]، مما أثار الخوف في نفوس المسلمين والاقباط على السواء. فمن ناحية المسلمين، فقد شعروا ان الرئيس تكلم بعصبية شديدة، تنم على ما تحمله من الاقباط ومعاناته معهم، فضلا عن غيظه الشديد منهم ما جعلهم يتعاطفون معه، وشعروا انه يستنجد بهم. ومن ناحية الاقباط فقد أحسوا ان غضب الرئيس من أبيهم الروحي البطريرك قد بلغ حدا مخيفا، وهو ما جعلهم يصابون بالخوف والذعر[77]. ولهذا ارجع أحد الباحثين بأن الفتنة الطائفية كانت من صنع وتدبير الحكومة[78]. يتضح مما سبق، ان نهج الرئيس السادات السياسي كان أقرب الى المناورة والتآمرية، اذ انه لا يمكن ان يتحدث عن خصومه في عنفوان الاحداث، بل متى ما بدأ التوتر في علاقاته مع خصومه يقوم بفتح الملفات السابقة، ثم يقوم بمهاجمتهم بشدة، وهذا ما حدث مع الاخوان والجماعات الاسلامية كذلك.

8. حادثة الزاوية الحمراء وتداعياتها:

وصلت وتيرة الاحتقان الطائفي الى قمتها في حادثة زاوية الحمراء وذلك في 12 حزيران 1981، اذ تضاربت الروايات حول حقيقة اسبابها، فالرواية الاولى الحكومية ذكرها وزير الداخلية النبوي اسماعيل وأكد ان العملية سببها تافه، ولكنها اتسعت نتيجة التعبئة والاثارة التي حدثت في منطقة مكتضة بالمسلمين والمسيحيين، والذي حدث هو ان سيدة القت بمياه من شرفتها نزلت على غسيل الساكنة التي تسكن تحتها في البيت، فقامت بينهما مشاجرة، وكانت احداهن مسلمة والثانية مسيحية، وحين عاد زوج الاولى واخو الثانية التي لم تكن متزوجة، وحكت كل منهما فأمسك كل منهما تلابيب الاخرى بعد عتاب، وكان الناس عائدين من الجوامع بعد صلاة المغرب، فتجمعوا وحدثت مشاجرات بين المسلمين والمسيحيين، ووقع نتيجة ذلك عدد من القتلى والجرحى، وتدخلت الشرطة لفضها، دون ضربها بالنار الذين يقومون بالشغب[79].

ذكر الوزير النبوي في موضع آخر عندما تقابل في المساء زوج السيدة المسيحية مع شقيق السيدة المسلمة في الطريق دار بينهما عتاب تطور الى مشادة كلامية، انضم على اثرها عدد من المصلّين الذين كانوا قد خرجوا لتوهم من الصلاة في المسجد، وكذلك مجموعة من المسيحيين المقيمين بالمنطقة، وأرتفعت الاصوات بأن هناك رجلا مسيحيا حاول الاستيلاء على قطعة ارض بالمنطقة لإقامة كنيسة عليها، فأتجهت مجموعة من المسلمين الى منزل المسيحي الذي افزعه ذلك، فبادر بإطلاق عدة أعيرة نارية اصيب فيها بعض المسلمين، فتوتر الموقف، وأنتشرت شائعات حول مقتل عدد من المسلمين على ايدي المسيحيين، وتحرك المسلمون في مناطق مجاورة من بينهم بعض المتطرفين للأخذ بالثأر[80].

اما الاقباط فلهم رواية اخرى على عكس ما ذهبت اليه الحكومة، وذلك بان الفتنة كانت حول قطعة ارض اعلن مسلمون عن حقهم فيها، فاعتزم بعض الأقباط إقامة كنيسة عليها، وتحول من شجار عادي بين الجيران إلى معركة مسلحة، وأصيب سكان الزاوية الحمراء بالتوتر والهلع، وبعد خمسة أيام، وبالتحديد في 17 حزيران 1981 اشتبك المسلمون والمسيحيون في الزاوية مرة اخرى، وكان هناك مجموعة من الصبية تنتقل من حي إلى آخر وصولا الى الزاوية الحمراء بهتافات هي شتائم ودعوات إلى حرق وهدم بيوت ومنازل الأقباط، و يضعون علامات على بعض البيوت لتظهر بأن بداخلها مسيحيون، واشتعلت الفتنة، وتركتهم الشرطة لمدة ثلاثة ايام، قام فيها مثيرو الفتنة والخارجون عن القانون من اللصوص ومحترفي الإجرام، بأعمال السلب والنهب دون أي تدخل لفض تلك المعارك. وبعد ذلك كلف الرئيس انور السادات وزير الداخلية

النبوي إسماعيل بمعالجة الموقف بطريقة سياسية وليس بطريقة بوليسية[81].

كذلك روايات اخرى اوردها باحثون آخرون اعطت صورة اخرى، فالرواية الاولى دافعت عن الأقباط، وتتلخص بنزاع بين مسلم وقبطي حول ملكية قطعة ارض، مجاور لمصنع، حصل القبطي على حكم بملكيتها وحيازتها، بعد ان حصل القبطي على الحكم، فقام المصنع بمساعدة أحد الاحزاب باستصدار قرار بتحويل قطعة الارض الى مسجد، وحاولوا اقامة الصلاة فيها، ولكن القبطي منعهم، وأشاع المسلمون انها تحول الى كنيسة، عند هذا توافد أعضاء الجماعات الاسلامية واستولوا على قطعة الارض، وحاول القبطي الدفاع عنها، حدث صدام بين الطرفين[82]، اما الرواية الثانية فقد دافعت عن المسلمين، وتتلخص بأن النزاع حدث حول قطعة الارض جعلها المسلمون مكانا للصلاة، وتطور الى معركة استخدمت فيها الاسلحة النارية[83].

اما رواية جماعة الاخوان فتقول: بأن المسيحيين هم من بادروا بالاعتداء على المسلمين، وان الاحداث بدأت في يوم الاربعاء في 17 حزيران 1981 عقب صلاة المغرب أمام مسجد النصر بالزاوية الحمراء، اذ كان المسلمون يصلون، وفوجئوا بأن كرة للقدم اصابت المصلين داخل المسجد، والتي كان بعض الشباب المسيحيين يلعبون بها، وعندما خرج المصلون وعاتبوهم، كان ردهم فيه سوء الادب واستفزاز، مما دفع احد المصلين الى تحذير اخوانه من الاستدراج وطلب منهم الانصراف، فسارع أحد الاشخاص وقبل انصراف المسلمين الى اطلاق وابل من الرصاص في العمارة المقابلة للمسجد، فقتل احد المصلين. فأخذ بعض المسلمين ردود فعل ضد المسيحيين. وعقب صلاة العشاء، وعند خروج المصلين من مسجد النذير الذي يبعد (500) متر تقريبا من مسجد النصر، اطلق "نصراني" واسمه كامل الموان واولاده الرصاص على المسلمين داخل وخارج المسجد، واستمروا في اطلاق الرصاص حتى الساعة الثانية صباح يوم الخميس 18 حزيران 1981، ولم يتوقف اطلاق النار الا بعد القبض عليهم، كما اطلق "نصارى" الرصاص على المسلمين في منطقة الجنينة وعزبة ابو ليلة[84]. وأكد الاخوان في خبر نشر في مجلة (الدعوة) في شهر آب 1981، وذكرت :"...المسجد اقيم على قطعة ارض التي حاول بعض غير المسلمين اغتصابها مما كان سببا في انفجار الاحداث الطائفية الاخيرة، وقد اعترفت السلطات المسئولة بأحقية المسلمين في تملك قطعة الارض هذه... وقد أعلن الازهر تبرعه بمبلغ خمسين الف دولار لبناء المسجد الذي سيضم معهدا دينيا ودارا للمناسبات"[85].

يبدو ان الاخوان أوردوا روايتين في مدة قصيرة، الاولى حول اعتداء المسيحيين على بعض المصلين المسلمين، والثانية حول قطعة الارض لبناء المسجد، وتبدو الرواية الأخيرة أقرب من الصواب، وان كلا الطرفين تبادلا أعمال العنف، وان ما حدث من مشاجرة وعراك بين بعض المسلمين وبعض المسيحيين كان نتيجة حتمية ناجمة عن حجم التناقضات والخلافات بين الطرفين، الذي حاول كل طرف تحقيق هدف يتقاطع مع هدف الطرف الاخر واثبات أحقية ذلك الهدف، كما ان كلا الطرفين حاولا زرع البغض والكراهية والعداوة في نفوس أتباعهم تجاه الطرف الآخر. على صعيد آلاخر، فان الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية هي التي أثرت على العلاقات بين الاقباط والمسلمين، وان الاسباب غير المباشرة لهذا الاصطدام كانت موجودة. ولهذا فان الروايات التي يجري ذكرها لم تكن سوى الحديث عن السبب المباشر في الواقعة. ومما ساعد على وقوع الحادثة هي ضعف السلطات الحكومية وفشلها في ايجاد دولة المواطنة في مصر، الامر الذي دفع كل طرف لاثبات نفسه والدفاع عن وجوده.

اختلفت المصادر في تحديد عدد القتلى والجرحى في الحادثة، اذ ذكر الرئيس السادات في احد خطاباته ان عدد القتلى (17) قتيلا، منهم (7) من المسلمين و(9) من المسيحيين، وقتيل مجهول الشخصية، و(112) جريحا[86]. فيما ذكرت جماعة الاخوان بأن عدد المصابين من المسلمين بلغ (96) شخصا من بينهم عشرة قتلى، ولم تتطرق الجماعة الى عدد الضحايا المسيحيين[87]، وايد البابا شنودة ما ذهبت اليه الرواية الحكومية. وبغية الوصول الى حقيقة الحادث، أمر الرئيس السادات بتشكيل لجنة تقصي الحقائق عن احداث الفتنة الطائفية سنة 1981 في مجلس الشعب، وألقت اللجنة بالمسؤولية عن الاحداث على الجماعات الاسلامية وعلى سياسة البابا شنودة الثالث[88].

لم تكن حادثتا خانكة والزاوية الحمراء الاولى من نوعها، بل انه في المدة الواقعة بين اوائل السبعينيات الى اوائل الثمانينيات من القرن العشرين، وقعت (48) حادثة عنف طائفي ضد الاقباط في مصر من اجمالي (52) حادثة عنف، واشتملت الاحداث بالهجوم على الكنائس والجمعيات المسيحية وعلى المواطنين المسيحيين وممتلكاتهم، وتركزت اغلبها في قرى ومدن الصعيد وخاصة المنيا وابو قرقاص وبنى مزار وقريتي بني عبيد والبرية[89]، اي بمعدل وقوع اكثر من أربع حوادث عنف في كل سنة، وأدت تلك الحوادث الى احداث خلل كبير وتوتر العلاقات بين المسلمين والمسيحيين.

9. تصاعد وتيرة الخلاف بين الحكومة والكنيسة

تصاعدت وتيرة الخلافات بين الحكومة والكنيسة بشكل أشد ووصلت الى حد القطيعة، وكانت زيارة الرئيس السادات الى الولايات المتحدة الامريكية في اب 1981 ايذاناً لنهاية العلاقة بين الرئيس السادات والبابا شنودة، وعلى الرغم من ان رئاسة الكنيسة القبطية حثت أقباط المهجر في الولايات المتحدة على الترحيب بالرئيس السادات أثناء زيارته، وعدم اثارة الموضوعات الداخلية، من اجل تجنب استفزازه. الا ان الجمعيات القبطية هناك نشرت اعلانا في بعض الصحف، منها واشنطن بوست(The Washington Post) ونيويورك تايمز (The New York Times) تعبر فيهما عن المضايقات التي يلقاها

الاقباط في مصر، فضلا عن نشر منشورات تندد بمعاملة الاقباط في مصر معاملة سيئة، ثم قامت تلك الجمعيات بمظاهرات ضده في واشنطن، وأمام مكان اقامته، مما أثار استياء السادات من تصرف الكنيسة. وانعكست تلك العلاقة المتأزمة على الوضع الميداني، اذ أسفر عن انفجار قنبلة في 4 اب 1981 بكنيسة (مسرة) بشبرا عن مقتل ثلاثة مواطنين واصابة (59) اخرين، وتم ذلك اثناء زيارة الرئيس السادات للولايات المتحدة، مما يدل على ان الجانبين المتشددين القبطي والاسلامي كانا قد اعتزما احراج الحكومة كل بوسائله الخاصة[90].

فجر الرئيس انور السادات بعد رجوعه من الخارج الصراع مع الكنيسة واخرجه الى العلن، لا سيما بعد تنامي الدور السياسي للبابا شنودة وتوجهه القبطي الصارم، مما دفع الاقباط لان يلتفون حوله كزعيم سياسي لهم، الأمر الذي أثار قلق الرئيس السادات وحكومته بشأن التطور السياسي لدور البابا شنودة وللكنيسة القبطية[91]، فتم اتخاذ سلسلة من الاجراءات لم يستثنى منها الاقباط ايضا، اذ اصدر الرئيس السادات في 2 ايلول 1981 قرارا بإلغاء قرار الجمهورية رقم (2782) لسنة 1971 بشأن تعيين الانبا شنودة بابا للإسكندرية وبطرياركا للكرازة المرقسية، وقرر تشكيل لجنة من خمسة اعضاء للقيام بالمهام البابوية من الاساقفة[92]، وجرى ابعاد البابا شنودة الثالث الى وادي النطرون، واحتجازه وسط حراسة مشددة في دير الانبا بشوي، واعتقال العديد من الاساقفة والمطارنة والكهنة ضمن حملة سبتمبر (ايلول) 1981[93].

اثارت جماعة الاخوان المسلمين موضوع وضع غير المسلمين مرارا وتكرارا في ادبياتها، اذ ورد في افتتاحية مجلة (الدعوة) في اوائل سنة 1977 موقفهم، على ان هناك صور متعددة نظم فيها موقف المسلم من غير مسلم، فهو اما ذمي واما معاهد واما مستأمن واما محارب. وذكرت بأن المسلم لا يعرف ان الدين لله والوطن للجميع، ولكنه يعرف ان كل شيء في هذا الوجود لله، فمن اراد ان يصرفه عن هذا المعنى يصف "بالمخادع"، وان المسلم لا يعرف ما لله وما لقيصر لقيصر" لأنه يؤمن كل الايمان بأن قيصر لا شيء له مع الله والا كان شريكا له في ملكه، والمسلم ينكر الشرك بكل صوره[94]. وشن أحد مفكري الاخوان هجوما عنيفا على العلمانية والمسيحية معا، وعد العلمانية بانها تعني اللادينية ووصفها باللفظ الخبيث، كما هاجموا سلطة الكنيسة تاريخيا، وان التحريف ادخل الى الديانة المسيحية. وذكروا ان الدين الذي حبس داخل جدران الكنيسة قد جرى فيه تغييرات، حتى صارت الصلاة تؤدي على انغام الموسيقى، ثم تعقبها حفلات الرقص بين الجنسين تحت الاضواء الخافتة الحالمة بين الالحان الدافئة والساخنة، تحت سمع وبصر رجال الدين بل رعايتهم وتوجيههم[95].

ظهر التوتر بشكل واضح بين جماعة الاخوان المسلمين والاقباط في النصف الثاني من السبعينيات، عندما زار مصر وفد الفاتيكان برئاسة الكاردينال سيرجيو بنيدولي (Sergio Pignedoli) رئيس امانة الشؤون غير المسيحية بالفاتيكان في شهر نيسان 1978، التقى الوفد بكل من وزير الاوقاف وشيخ الازهر، اشمئزت جماعة الاخوان من تلك الزيارة، ووصفوها بأنها مجردة من كل مضمون الا المحاباة والشكلية، لتجاهل تلك اللقاءات الاشارة الى مواضيع مهمة مثل موجات التبشير ضد الاسلام في كل مكان، والوسائل الخفية التي تستخدمها، والخطط التي تم وضعها لتنصير الشعوب بأسرها في المدى القريب أو البعيد، فضلا عن قضايا تهم المسلمين في العالم مثل تعرض مسلموا الفلبين للاضطهاد والتشريد، وطرد الشعب الفلسطيني من أراضيه، وتعرض شعب الصومال المسلم لضربات اثيوبية[96].

نددت احد المقالات المنشورة في مجلة (الدعوة) بالكنيسة، لانها ماضية ومتشبثة بالحرب الدائمة ضد الاسلام سواء في مجال الفكر أو الحركة، وانها وضعت ايديها في ايدي الاستعمار الحديث، وتصورت انها الستار الواقي والجدار القوي الذي وقف ضد الزحف الاسلامي. كما ان القرائن لحسب رأي المقال تدل ان الكنيسة وضعت يدها في يد الشيوعية التي وصفها بالملحدة، فضلا عن تواطؤها مع الصهيونية ضد الاسلام، ثم تطورت الامور على اعتبار ان الاسلام من وجهة نظر الكنيسة هو (الخطر الاكبر)، اذ انها اعلنت حربا عالمية شاملة ضد الاسلام راغبة في التخلص منه الى الابد. كما لجأت الكنيسة في حربها الى الاسلوب السياسي الميكيافلي، باستغلالها الاساليب المشروعة وغير المشروعة ضد الاسلام، وهي مستعدة في التعامل حتى مع الشيطان ضد الاسلام، ثم هدد كاتب المقال المسيحيين ذاكرا:"انني اقول لهم–بأعتباري مسلما بالدرجة الاولى، ومعلم تاريخ بالدرجة الثانية– انكم واهمون كل الوهم فيما تتصورون، ودعوني اقول لكم، ان المعركة بين الاسلام وبينكم اذا شئتم بقاء اشتعالها فستمتد وستطول، وانه كجزء من ديننا يتحتم علينا ان نؤمن به ان الاسلام سيظهر على الدين كله، ولو كره المشركون". وشكك كاتب المقال في امكانية تغير نظرة العالم المسيحي واستراتيجيته ومخططاته المعروفة، ودعا العالم المسيحي الى اجراء الحوار بينهما شريطة توقف "النصرانية" غاراتها الكونية على العالم الاسلامي، ووقف حملات التبشير[97]. بلا شك فأن مثل هذه المقالات كانت تؤجج نار الحقد والكراهية بين المسلمين والمسيحيين.

علي أية حال، هيأت جماعات وتنظيمات الاسلام السياسي البيئة المؤاتية تماما للفتنة الطائفية، ومنها جماعة الاخوان المسلمين، رغم انها لم تذكر مشاركتها في الاحداث، وانكارها لاي دور فيها[98]، الا انه ومن خلال ادبياتها يتبين عكس ذلك، فالجماعة شاركت ومن خلال اعلامها في حملة الاثارة الطائفية، وكان موقفها من الاحداث هو تعليق كل المسؤولية على الاقباط خاصة على قياداتهم الدينية[99]. وشنت صحافة الاخوان هجوما لاذعا على الاديان السماوية الاخرى ومنها المسيحية، وظهر ذلك بشكل ملموس منذ اوائل سنة 1980، اذ عارضوا فكرة مجمع الاديان الذي كانت مصر تنوي عقدها سنة 1980، وعللوا ذلك بمجموعة من الاسباب، اهمها ان السماحة تجاه

اهل الكتاب لا تكون بالمظاهر، بل تكون عن طرق الواقع العملي، وهو التمسك بالإسلام نظاما شاملا للحياة، وليس طريق اقامة مجمع للأديان، ورأت الجماعة ان الفكرة تتناقض مع القرآن الكريم، اولا: لان القرآن اوضح ان الدين عند الله الاسلام، ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه. وكيف يمكن لمسلم ان يقوم بالمساهمة في بناء كنيسة أو معبد يهودي، على قدم المساواة مع المسجد الذي يمثل الدين الوحيد المقبول عند الله؟. ثانيا: ان القرآن اوضح ان اهل الكتاب قد غالوا في دينهم وقاموا بتحريفه، فلا يمكن اذا بداهة ان يتم وضع دين صحيح واديان اخرى محرفة على قدم المساواة، ثالثا: كيف يمكن لدولة مسلمة ان تشارك في بناء كنيسة، وتضع في اعلاها صليبا، والقران ينفي؟، بل ويؤكد ان المسيح لم يصلب، ان اهل الكتاب يتحدان في الكيد للإسلام، وانهم قاموا بفضائع في الحروب الصليبية، بل انهم ادوا دورا رئيسيا في تفتيت وحدة المسلمين واسقاط الخلافة الاسلامية[100].

كما كتب المرشد العام للاخوان (كلمة الدعوة) في مجلة (الدعوة) وذكر بأن الاقباط في مصر يتمتعون بحقوق لم تتمتع بها اقلية في حجمها في اية بقعة من بقاع العالم، واتهم الاقباط بأثارة الفتنة الطائفية قائلا:"يريدون احداث الفتن، لتظهر مصر انها على غير استقرار، وليست مصر هي هدفهم، انما هدفهم الحكم، ليعيثوا في الارض فسادا، كما عاث فيها فسادا آخر لهم من قبل، ولن يجدوا آذانا صاغية لها اثرها فيما يريدون، انما هي فرقعة هنا، وطرقعة هناك ولا شيء الا كما يحرك النسيم الواهن، صفحات الغدير الهاديء الرقراق"، وحذر الاقباط في نهاية كلمته ونصحهم، بالقول:"اني انصح الهائجين من الاقباط ان يرعووا قليلا، فلن ينفعهم احد، حتى ولو اعتقدوا أن الدنيا كلهم معهم، والشرر أن تطاير فلن يبقى احد"، ثم نصح المسلمين بالتمسك بوطنهم، بالقول:"وأني انصح الهائجين من المسلمين أن يتبينوا مواقع اقدامهم، وان يتقوا الله في وطن مسلم..."[101].

ومع ما تقدم، فقد حاول الاخوان تهدئة الاوضاع في عدد من الحالات، فعلى سبيل المثال فقد شكل فريق للمصالحة بين المسلمين والاقباط ضم كل من عمر التلمساني، مصطفى مشهور، حافظ سلامة، أحمد المحلاوي وعبدالمنعم ابو الفتوح، وتمكنت من تحقيق المصالحة بين الطرفين، وذلك في اعقاب حادثة الزاوية الحمراء[102]. واعترف نائب وزير الداخلية نبوي اسماعيل بأن القيادات الدينية الاسلامية ادت واجباتها بمسؤولية، وذهبوا الى المساجد التي توجد بها التجمعات المثيرة للفوضى للتصدي للتطرف، وتخفيف حدة التوتر في الجامعات، وكان من بينهم عمر التلمساني وسليمان الربيع وعصام العريان وحلمي الجزار، كما ادت القيادات المسيحية ايضا بمسؤولياتها وعملوا لتهدئة الامور[103].

حلل مرشد الاخوان اسباب الفتنة الطائفية وتداعياتها، والقى كامل المسؤولية على النظام الحاكم، واثار عدة تساؤلات بالقول:"... أين كان الحكم وحراسه طيلة السنين؟! ولماذا لم يقضوا عليها قبل ان يستفحل خطرها، ويستشري خطبها؟! أهذا هو الحسم؟! أم أن للحسم مناسبات لا يتحرك الا وفيها وعندها وبسببها؟! لماذا لم يقض عليها وهي ما زالت تحبو، قبل ان يشتد عودها؟! وكان ذلك ايسر من العلاج، واصلح للوطن والمواطنين، أهذا هو السهر على مصلحة الوطن؟..."[104]. ومهما يكن غايته من هذا الكلام، الا انه يعبر عن حقيقة الامر في الواقع.

وفي عين الوقت، وجه الاخوان في تموز 1981 نداءا حثوا فيه الشعب المصري (المسلمين والمسيحيين) على دقة التقدير للظروف التي تمر لها البلاد، واهاب النداء بالحكومة لاتخاذ اجراءات سريعة لإعادة الامان، وطالب المواطنين بعدم انسياقهم وراء مخططات الاجنبية التي ترمي الى المساس بالأمن الداخلي، الا انهم في نهاية النداء القوا مسؤولية الحوادث على عاتق البابا شنودة والسياسة التي يتبعها[105]. اي ان البيان لم يكن محايدا بل حمل في ثناياه تهما للبابا والمسيحيين.

ما تقدم لم تستتب الامور في اعقاب احداث الزاوية الحمراء، اذ ظل الاخوان على موقفهم باثارة الفتنة، اذ نشرت مجلة (الدعوة) مقالا قصيرا بعنوان (الى متى تستمر هذه الاعمال)، وجاء فيه ان بعض المسيحيين يقومون ببعض الامور التي تؤدي الى الفتنة الطائفية ومنها قيام بعض الكنائس بشحن نفوس الاقباط ضد المسلمين، وحث الاقباط على المطالبة بحقوق وهمية بعد افهامهم انهم مضطهدون، وصدور منشورات من عدة جهات مسيحية تهاجم فيها الاسلام والمسلمين، وقيام بعض الاقباط بمحاولة اضفاء الطابع المسيحي على بعض الاحياء وآخرها حي الزيتونة، والدعاية المغرضة ضد الاسلام والمسلمين في مصر، والتي يقوم بها الاقباط المقيمون في الخارج، خاصة في كندا واستراليا والولايات المتحدة الامريكية[106].

مهما كان الامر، عبرت جماعة الاخوان في ادبياتها عن قلقها للدور المتصاعد للأقباط، وتبنت موقفا سلبيا منهم، فقد نشرت لسان حالهم مجلة (الدعوة) في عددها الاخير (64) الذي صدر في مصر في عهد الرئيس السادات مقالا مليئا بالتعصب تجاه الاقباط، وبينت ان الاقباط هم اسعد الاقليات على ظهر الارض، وان كل حقوقهم المادية والادبية ميسرة بل مضاعفة، وأنه يجب عليهم الخضوع التام لنظام الدولة الاسلامية، وهناك واجبات مالية عليهم وهي الجزية والخراج والعشور. أكد المقال بأن كثرة الفتن الطائفية ناجم عن عدم التزامهم في رعاية شعور المسلمين واحترام الدولة، فضلا عن تدليلهم والدعم الخارجي الذي يتلقونه ماديا وادبيا. كما ان من الامور الخطيرة حيازة الكثير منهم الاسلحة، وان كثيرا من الكنائس والاديرة تحولت لمخازن الاسلحة، وكأنها حصون للقتال وليس دور للعبادة، وان البابا شنودة وزعماء الكنائس تحدوا المسلمين، وانه يجب التعامل معهم على قاعدة (لهم ما لنا وعليهم ما علينا). وان هناك "فرية" روجها الاقباط وهي ان الاقباط هم السكان الاصليون لمصر، وان المسلمين هم دخلاء و وافدون وهذا ادعاء في غير محله، وان الاقباط كانوا متعصبين في التعامل مع المسلمين، وان بعض الاقباط

سعوا الى خلق دولة دينية طائفية، وهي بحد ذاتها مؤامرة ضد مصر[107].

10. موقف الجماعات والتنظيمات الاسلامية الاخرى من الاقباط

كان موقف الجماعة الاسلامية[108] متشددا ضد الاقباط، سيما بعد ازدياد نفوذها في اواخر السبعينات من القرن العشرين، اذ بدأت الجماعة الاسلامية بالظهور مع انحسار دور التيار اليساري والناصري داخل الجامعات، اصبح الاقباط يمثلون في نظر الجماعة العقبة الوحيدة في صبغ المجتمع المصري بالصبغة الاسلامية، ونقلت الجماعة الاسلامية عداءها من التيارين اليساري والناصري الى الاقباط، واستخدمت نفس اساليب العنف معهم، الامر الذي دفع الاقباط الى تسليح انفسهم لمواجهة اي عنف يقع عليهم، وبذلك تحولت الجامعات من دور للدراسة والعلم الى دور للمصادمات الطائفية[109].

عموما، كانت الجماعة الاسلامية اكثر تشددا تجاه الاقباط، وكان منهجهم الفكري وموقفهم منهم نابعا من مواقف دينية متشددة تجاه الاديان الاخرى. وكانت الجماعة الاسلامية تتصرف من منطلق ان الورقة القبطية تشكل ضغطا على الحكومة المصرية، وكانت الاعتداءات المسلحة على الاقباط من جانب الجماعة الاسلامية، تنطلق من محاولة الضغط على الحكومة عن طريق الضغط على الاقباط والحاق الاذى بهم[110]. ففي شهر تموز 1977 وردا على مؤتمر الاقباط الذي عقد في كانون الثاني 1977، عقد مؤتمر الهيئات والجماعة الاسلامية تحت رعاية شيخ الجامع الازهر عبدالحليم محمود، واصدر المؤتمر بيانا ختاميا اوصى فيه على ان كل تشريع أو حكم خالف ما جاء به الاسلام باطل، ودعا الى تطبيق الشريعة الاسلامية، وليس لاحد حق في ابداء رأيه في وجوب ذلك، وانهم لا يقبلوا مشورة بالتمهل أو التدرج أو التأجيل، وان التسويف في اقرار القوانين الاسلامية "معصية لله ورسوله". ورأى المؤتمر ان ما صرح به الرئيس السادات عن عزمه تطهير اجهزة الدولة من الملحدين خطوة ايجابية، وناشده الى اصدار اوامر بتطهير وسائل الاعلام كذلك، واقر ان تكون اللجنة التنفيذية للمؤتمر في حالة انعقاد مستمر، لمتابعة الجهود التي تعبر عن اجماع الامة على ضرورة تطبيق الشريعة الاسلامية[111].

اتسم موقف الجماعة الاسلامية بالازدواجية، اذ بعد ان ازداد نفوذها، دخلت في صدام مع مجموعات قبطية في اماكن مختلفة وخاصة في الصعيد والاسكندرية، وفي الوقت نفسه الذي بدأت هذه الجماعات في الصدام ايضا مع الدولة ونظام الرئيس السادات[112]. في حين دافعت الجماعة الاسلامية عن نفسها في احد البيانات في صيف 1979 على انها ترفض كل اشكال العنف والعمل السري، وتتصدى للأفكار المتطرفة أو المنحرفة، ونفت الجماعة الاسلامية اتخاذ مواقف سلبية تجاه المسيحيين، واكدت انها حرص على الوحدة الوطنية، وعدم مس شعور طلاب المسيحيين بالجامعة أو خارجها، بل ان الجماعة الاسلامية سارت على ادب الاسلام "لهم ما لنا وعليهم ما علينا"، ورأت الجماعة بأن حدوث مشادة بين طالب مسيحي وآخر مسلم، لا ينبغي فهمها ذلك على انه تهديد للوحدة الوطنية، واظهارها على انها خط عام[113]، وتكررت اعتداءات الجماعة على الاقباط، منها اعتداءها على الطلاب المسيحيين المقيمين بالمدينة الجامعية بالاسكندرية في 18 اذار 1980[114].

وعلى اثر تفاقم العلاقات بين جماعات الاسلام السياسي والحكومة والكنيسة، انعكس ذلك سلبا على تطورات الوضع الداخلي، اذ امتدت مظاهر الفتنة الطائفية الى انحاء اخرى في مصر منها صعيد مصر، اذ حاولت الجماعة الاسلامية في جامعة اسيوط بمنع طلبة الاقباط من الاحتفال بأعياد دينية. مما دفع رئيس الوزراء الى اصدار تعليمات مباشرة الى وزير الداخلية بالتصدي لذلك بالقوة، واتاحة الفرصة للطلبة المسيحيين بالاحتفال بأعيادهم[115]. وفي حادثة مشابهة قامت الجماعة الاسلامية في مدينة المنيا بجمع الطلاب الاقباط في المدينة الجامعية واحتجزتهم في غرفهم[116]، وبدأت الصدامات في الخارج بين بعض عائلات الاقباط والمسلمين في 8 نيسان 1981، فتدخلت فيها الشرطة، والقت القبض على بعض من اعضاء الجماعة الاسلامية، وقامت بحلق لحاهم، وقد استفز هذا الاجراء اسر المعتقلين، فقاموا بمحاصرة قسم الشرطة المحبوس فيه ابنائهم، واضطر وزير الداخلية الى عقد صفقة مع امير عام للجماعة الاسلامية حلمي الجزار، للذهاب الى المنيا والعمل على تهدئة الامور، في مقابل الافراج عن المعتقلين، وقد توجه بالفعل الى المنيا، وكلف محي الدين احمد عيسى امير الجماعة بالنزول الى الاهالي ودعوتهم الى الهدوء، ونجح في مسعاه، وافرج عن المعتقلين[117].

انتهزت الجماعة الاسلامية لنشوب الخلافات الدائرة بين الحكومة والاقباط، اذ عقدت الجماعة الاسلامية في 8 نيسان 1980 مؤتمرا كبيرا في جامعة القاهرة، هاجم فيها امير عام الجماعة حلمي الجزار الاقباط هجوما سافرا، وقال ان نسبتهم لا تتجاوز (6٪) من مجموع سكان مصر، وانهم تمتعوا بمزايا لا تتمتع بها اي اقلية في العالم، وهم يتولون اعلى المناصب منها وزير الدولة للشؤون الخارجية بطرس بطرس غالي، وامين الحزب الوطني الحاكم فكري مكرم عبيد، ومحافظ سيناء فكلهم مسيحيين. قامت سلطات الامن وبعد ايام معدودة من بألقاء القبض على شباب الجماعة الاسلامية في المنيا بعد وقوع حوادث العنف الطائفي، وعلى رأسهم محي الدين احمد عيسى امير الجماعة الاسلامية في جامعة المنيا، وفي 18 نيسان 1980 عقدت الجماعة الاسلامية مؤتمرا في مسجد صلاح الدين بالقاهرة، اتهم عصام العريان فيها الاقباط بانهم يزعمون ان مصر بلدهم، وان المسلمين مستعمرون مثل اليهود في فلسطين، وهدد قائلا: بأن النصارى المتطرفين لن يضروا احدا غير ابناء ملتهم. ولم يقتصر الامر على هذا بل اصدرت الجماعة الاسلامية بيانا خطيرا بعنوان (الابعاد الحقيقة للفتنة الطائفية)، اتهمت فيه الاقباط باثارة الفتنة الطائفية، واكد ان الاسلام حررهم من عبودية

الرومان، ورد اليهم كرامتهم، وانهم ينعمون كأقلية بما لا تنعم به الاقليات المسلمة التي يحكمها "النصارى"، وطالب بالقضاء على دكتاتورية الاقلية، واختتم البيان بالقول بضرورة أن يقابل الاقباط جميل المسلمين، بالمعروف واحترام مبادىء الاغلبية المسلمة[118].

اتسم موقف تنظيم الفنية العسكرية[119] بالتشدد تجاه الاقباط، رغم ان صالح سرية لم يذكر في كتابه (رسالة الايمان) اسم الاقباط الا انه هاجم المسيحية بشكل عام، ومادام انه كفر المسلمين فكيف الحال بالنسبة لغير المسلمين؟، وذكر صالح سرية ان الله انزل عددا من الكتب على انبيائه منها التوراة والانجيل والزبور وعدد من الصحف، وعدها من الكتب المحرفة، وان القرآن نسخ كل الكتب السابقة، وان محمد هو خاتم الانبياء فرض على امته الاقتداء بهديهم ونسخت شريعته جميع شرائع قبله، وجاء بآية من القران الكريم: (وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ)[120]. وفسر ان النص عام يشمل كل البشر، لان كلمة (من) بعموم اللفظ، على ان القصد لا يحتاج لكل هذا الجهد في الاثبات لهذه البديهية، واكد ان الاسلام ليس دين عبادة بالمفهوم المسيحي، انما هو دين له منهجه وشرعه، وان المناهج والعقائد اذا ثبتت انها مطابقة للإسلام ليس بكفر، اما اذا كانت مخالفة فالكفر فيها واضح، اي انه كفر المسيحيين ضمنيا ومنهم الاقباط دون الاشارة الى اسمهم صراحة[121]، واكد على ضرورة الزام المسيحيين والمسيحيات بارتداء زي يعرفون به في الدولة الاسلامية[122].

كما اتخذ تنظيم الجهاد[123] مواقف متشددة من الاقباط مصحوبة بالعنف، ورأى التنظيم ان العلاقة بين المسلمين والاقباط، هي علاقة المواجهة المباشرة، فالأقباط بالنسبة لهم هم خصوم دينيين وسياسيين، يتعين عليهم قبول وضعية اهل الذمة، من حيث دفع الجزية صاغرين، والقبول في الدخول للإسلام، وفي حالة قيامهم بمقاومة الاسلام فيجب قتالهم[124]. اذ على الرغم من عدم ذكر اسم الاقباط بوضوح في كتيب (الفريضة الغائبة) لمحمد عبدالسلام فرج، الا انه لم يتم استثناؤهم من باقي الطوائف التي دعى الى القتال معها، واستند حكمه الى نص اقتبسه من ابن تيمية بجهاد الكفار الى ان يسلموا ويؤدوا الجزية عن يد وهم صاغرون. واكد محمد عبدالسلام فرج بضرورة اعلان الجهاد ضد من امتنع عن دفع الجزية من اهل الكتاب[125]، والاقباط بطبيعة الحال هم طائفة من اهل الكتاب. بينما استندت النيابة العامة في تحقيقاتها، انه بناءا على عرض قدمه اعضاء مجلس شورى التنظيم حول موقفهم من المسيحيين، فأكد عمر عبدالرحمن: ان المسيحيين هم ثلاثة اقسام، مسيحي اعتدى على مسلم وقتله يكون دمه حلال. ومسيحي يساعد الكنيسة ويشترى لها السلاح لمحاربة المسلمين يكون ماله مباح. ومسيحي لا يعتدى على مسلم ولا يشتري سلاحا لمحاربته فأن دمه وماله حرام، له ما لنا وعليه ما علينا. وبين ان مجلس شورى التنظيم عرض عليه موضوع حول سرقة اموال بعض المسيحيين في الفيوم، فأفتى عمر عبدالرحمن بجواز ذلك شرعا، لان "النصارى" حاربوا الاسلام واحل لهم قتالهم واخذ اموالهم[126]. وساهم عامل آخر في معاداة المسيحية حسب وجهة نظرهم وهو ان التبشير المسيحي يعد العقبة الرئيسة امام انتشار الاسلام[127]، وخلاصة ما جاء به فكر تنظيم الجهاد انه رفض فكرة المواطنة في العلاقة مع غير المسلمين، ويرى انهم اهل ذمة، متبنيا الموقف التقليدي للفقه الاسلامي منهم[128].

عمد مجلس شورى تنظيم الجهاد على تبني خطة تمويل التنظيم عن طريق الاستيلاء على محلات الذهب للتجار المسيحيين باستخدام القوة والعنف، اذ بدأ بتطبيق الخطة في حزيران 1981 بمهاجمة عدد من محلاتهم في مدينة نجد حمادي في محافظة قنا، وهم ملثمين حاملين أسلحة نارية، ونهبوا محلاتهم والنقود المملوكة لهم، ثم شرعوا على قتل عدد من اصحاب محلاتهم منهم كما على سبيل المثال لا الحصر: فوزي مسعود اسكاروس، جرجيس فوزي مسعود، ماهر فوزي مسعود، طريف بشير شنودة، وشهدت حوادث مماثلة في دائرة قسم الاول بشبرا الخيمة في شهر تموز 1981، وجرح عدد من اصحاب محلات المسيحيين اثناء دفاعهم عن انفسهم وممتلكاتهم، وباعوا بعض منها مما نهبوا من الذهب عن طريق زوجات اعضاء التنظيم، وخزن قسم اخر منها[129].

دخلت جماعة الجهاد في خط المواجهة مع الاقباط بالقيام في سلسلة من العمليات، منها احراق محل لبيع الخمر لاحد الاقباط بمنطقة مصر القديمة في 2 نيسان 1980، وهاجمت في الاول من اب 1981 على محل للذهب تملكه امرأة مسيحية بمنطقة شبرا بالقاهرة، وقد قتل فيها عامل المحل، واتهم فيها تسعة اشخاص ومنهم عبود الزمر، كما تم نسف كنيسة مصر بشبرا ليلة 3 اب 1981، وقد حوكم على اساسها الرائد عصام القمري احد عناصر العسكرية البارزة في قضية الجهاد[130]، وفي المحصلة كانت جماعات العنف من اهم مصادر تغذية الشعور بالطائفية والاحتقان الطائفي، سواء بأفكارها المتطرفة في التطرق الى الاقباط في ادبياتها وافكارها ومنشوراتها، مما اثر سلبا على قطاعات من المجتمع في نظرته وتعامله مع المسيحيين، أو من خلال أعمالهم العدوانية ضد الاقباط واستحلال اموالهم لتمويل انشطتهم، أو استحلال دمائهم وقتل عدد منهم سواء في أحداث عنف مباشر أو اعتداء على كنائس[131]، وعلى الرغم مما قام التنظيم بأعمال لاثارة الفتنة الطائفية، الا ان مفتي التنظيم عمر عبدالرحمن عد الفتنة الطائفية من اختلاق النظام، لإظهار نفسها كمدافع عن الاقباط في مصر وحمايتهم[132].

11. المصادر

1. جمال بدوي، الفتنة الطائفية في مصر جذورها واسبابها دراسة تاريخية ورؤية تحليلية، الزهراء للأعلام العربي، (القاهرة، 1992)، ص27؛ عبداللطيف المناوي، الاقباط الكنيسة أم الوطن قصة البابا شنودة الثالث، تقديم، فهمي هويدي، دار الشباب، (شارع محمد شاهين- العجوزة، د. ت)، ص6.
2. أبو سيف يوسف، الاقباط والقومية العربية دراسة استطلاعية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، (بيروت، 2011)، ص7.

3. اندرية زكي (الدكتور)، الاسلام السياسي والمواطنة والاقليات مستقبل المسيحيين العرب في الشرق الاوسط، مكتبة الشؤون الدولية، (القاهرة، 2006)، ص ص35- 36.
4. عزمي بشارة، هل من مسألة قبطية في مصر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (بيروت، 2012)، ص ص19-20.
5. المصدر نفسه.
6. نبيل عبدالفتاح، النص والرصاص الاسلام السياسي والاقباط وأزمات الدولة الحديثة في مصر، دار النهار للنشر، (بيروت، 1997)، ص350.
7. روبير سوليه، السادات، ترجمة، أدونيس سالم، (بيروت، 2015)، ص262. فيما اشار احد المصادر بأن نسبة المسيحيين الارثوذكس تشكل نحو (80٪) من عدد المسيحيين المصريين، بينما تشكل نسبة الكاثوليك والبروتستانت نسبة (20٪). ينظر: أبو العلا ماضي، المسألة القبطية والشريعة والصحوة الاسلامية، تقديم، طارق البشري، سفير الدولية للنشر، (القاهرة، 2007)، ص38.
8. للمزيد من التفاصيل ينظر: أبو سيف يوسف، المصدر السابق، ص17 وبعدها.
9. نقلا عن: محمود فوزي، البابا شنودة والمعارضة في الكنيسة، دار نشر هاتييه، ط2، (القاهرة، 1992)، ص150.
10. في سنة 1960 كانت نسبتهم (7,33٪)، وتناقص سنة 1966 الى (6,74). للمزيد من التفاصيل ينظر: جمال حمدان، شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان، دار الهلال، (القاهرة، 1995)، ص514، وانخفضت نسبتهم سنة 1986 الى (5,7٪). ينظر: (الشروق) جريدة، العدد (1234)، 18 حزيران 2012.
11. (الشروق) جريدة، العدد (1234)، 18 حزيران 2012.
12. سامية عياد عطا، المشاركة السياسية للاقباط، تقديم، ثروت اسحق، المجلس الاعلى للثقافة، (القاهرة، 2010)، ص ص131- 132.
13. المصدر نفسه، ص136.
14. للمزيد من التفاصيل ينظر: نبيل عبدالفتاح، المصدر السابق، ص115 وبعدها.
15. ولد سنة 1910، والتحق بالازهر حيث حصل على الشهادة العالمية سنة 1932، سافر الى فرنسا ودرس علم النفس والاجتماع وتاريخ الاديان في جامعة سوربون، وحصل سنة 1940 على الدكتوراه في التصوف الاسلامي، وتدرج في المناصب الى ان عين سنة 1968 امينا عاما لمجمع البحوث الاسلامية، ثم اصبح وكيلا للازهر سنة 1970، ووزيرا للاوقاف وشؤون الازهر سنة 1971، ثم اصبح سنة 1973 شيخا للازهر، توفي في 17 تشرين الاول 1978. للمزيد من التفاصيل ينظر: (الاهرام) جريدة، العدد (33549)، 18 تشرين الاول 1978.
16. المصدر نفسه، ص124.
17. سكوت هيبارد، السياسة الدينية والدول العلمانية مصر والهند والولايات المتحدة الامريكية، ترجمة، الامير سامح كريم، (عالم المعرفة) سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، العدد (413)، (الكويت، 2014)، ص ص110- 111.
18. محمد ابراهيم المرشدي، عروبة مصر وأقباطها على طريق مشروع حضاري قومي، تقديم، محمد عمارة (الدكتور)، دار الشرق الاوسط للنشر، (القاهرة، 1993)، ص138.
19. غالي شكري (الدكتور)، الاقباط في وطن متغير، دار الشروق، (القاهرة، 1991)، ص6 وما بعدها.
20. كمال حبيب (الدكتور)، تحولات الحركة الاسلامية والاستراتيجية الامريكية، (القاهرة، 2006)، ص148.
21. صلاح شعير، الطائفية والتقسيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة، 2014)، ص131.
22. نظير جيد روفائيل، ولد سنة 1923، بابا الاسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية وسائر بلاد المهجر، حصل على الليسانس سنة 1947، خريج الكلية الاكليركية سنة 1950، وعمل مدرسا للتاريخ، كاتب وشاعر وصحفي، واصبح البابا رقم (117) في تاريخ الكنيسة المصرية سنة 1971، طرد سنة 1981 من منصبه، وأعيد تعينه في 3 كانون الثاني 1985 بابا الاسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية بقرار رئيس الجمهورية، توفي في 17 اذار 2012. للمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص125 وما بعدها.
23. رجب البنا، الاقباط في مصر والمهجر، دار المعارف، (القاهرة، د. ت)، ص46؛ صلاح شعير، المصدر السابق، ص126.
24. محمد عمارة (الدكتور)، في المسألة القبطية حقائق وأوهام، مكتبة الشروق، (القاهرة، 2001)، ص55 وبعدها؛ كامل عبدالفتاح احمد بحيري (الدكتور)، التطور الفكري لدى جماعات العنف الدينية في مصر الاسلامية والمسيحية، تقديم، محمد عمارة (الدكتور)، (المنوفية، 2008)، ص279 وبعده.
25. أبو العلا ماضي، المصدر السابق، ص47 وما بعدها.
26. جمال بدوي، المصدر السابق، ص ص27- 28.
27. جمال البنا، اخواني الاقباط، (د. م، د. ت)، ص ص12- 13.
28. نقلا عن: محمود فوزي، البابا شنودة...، ص ص119- 120.
29. المصدر نفسه، ص125.
30. مقتبس من مؤلفه: المصدر السابق، ص ص60- 61.
31. فؤاد زكريا (الدكتور)، الحقيقة والوهم في الحركة الاسلامية المعاصرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، (القاهرة، 1986)، ص139.
32. علي ليلة، "دور الاقباط في بناء المجتمع المصري"، في: مجموعة باحثين، الاقباط في مصر بعد الثورة، مركز المسبار للدراسات والبحوث، (دبي، 2012)، ص35.
33. نبيل عبدالفتاح، المصدر السابق، ص342.
34. هالة مصطفى (الدكتورة)، الدولة والحركات الاسلامية المعاصرة بين المهادنة والمواجهة في عهدي السادات ومبارك، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، (المعادي-القاهرة، 1996)، ص272.
35. نبيل عبدالفتاح، المصدر السابق ص341؛ أندرية زكي، المصدر السابق، ص198.
36. غالي شكري، المصدر السابق، ص21.
37. نقلا عن: محمود فوزي، النبوي اسماعيل وجذور منصة السادات، دار النشر هاتييه، (د, م، 1991)، ص133.
38. عبداللطيف المناوي، المصدر السابق، ص85.
39. اكرام لمعي (الدكتور)، المسيحيون بين الوطن والمقدس الدور والمصير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة، 2016)، ص177.
40. سميرة بحر (الدكتورة)، الاقباط فى الحياة السياسية المصرية، تقديم، على احمد عبدالقادر (الدكتور)، مكتبة الانجلو المصرية (الناشر)، ط2، (القاهرة، 1984)، ص154.
41. للاطلاع على نص القانون ينظر: رءوف عباس حامد ومحمد صابر عرب، مصر في القرن العشرين مختارات من الوثائق السياسية ثورة يوليو، دار الكتب والوثائق القومية، (القاهرة، 2002)، مج2، ص526 وما بعدها.
42. للمزيد من التفاصيل ينظر: غالي شكري، المصدر السابق، ص217 وبعدها.

43. عبداللطيف المناوي، المصدر السابق، ص ص147- 148؛ ديفيد هرست وايرين بيسون، السادات، ترجمة، محمد مطاوع، دار اكتب للنشر والتوزيع، ط2، (القاهرة، 2016)، ص176 وما بعدها.
44. كمال حبيب، المصدر السابق، ص148.
45. للمزيد من التفاصيل ينظر: غالي شكري، المصدر السابق، ص220 وبعدها.
46. موسى صبري، السادات الحقيقة والاسطورة، المكتب المصري الحديث (الناشر)، (القاهرة، 1985)، ص133.
47. نقلا عن: محمد حسنين هيكل، خريف الغضب قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، ط8، (د. م، 1984)، ص356.
48. اندرية زكي، المصدر السابق، ص310.
49. محمد عمارة (الدكتور)، الفتنة الطائفية متى وكيف ولماذا؟، مكتبة وهبة، (القاهرة، 2011)، ص63.
50. اندرية زكي، المصدر السابق، ص17، ص215؛ رجب البنا، المصدر السابق، ص99.
51. موسى صبري، المصدر السابق، ص129 وما بعدها.
52. للمزيد من التفاصيل ينظر: غالي شكري، المصدر السابق، ص229 وما بعدها.
53. للمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص233 وما بعدها.
54. للمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص236 وما بعدها.
55. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبداللطيف المناوي، المصدر السابق، ص149 وبعدها.
56. سامية عياد عطا، المصدر السابق، ص ص136- 137.
57. للمزيد من التفاصيل ينظر: جمال بدوي، المصدر السابق، ص98 وبعدها؛ حمدي البطران، الملف القبطي، دار الثقافة الجديدة (الناشر)، (القاهرة، 2015)، ص ص166- 167.
58. هي مظاهرات واعمال شغب الشعبية جرت في يومي 18 و19 كانون الثاني 1977 نتيجة اصرار الحكومة برفع اسعار بعض السلع الاستهلاكية، وفي نهاية الامر أجبرت الحكومة المصرية للعدول عن قراراتها. للمزيد من التفاصيل ينظر: يوسف محمد عيدان، التطورات السياسية الداخلية في مصر 1970- 1980 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية التربية، جامعة الموصل، (الموصل، 2004)، ص74 وبعدها.
59. عبداللطيف المناوي، المصدر السابق، ص ص227- 228.
60. سميرة بحر، المصدر السابق، ص156.
61. حمدي البطران، المصدر السابق، ص168.
62. عبداللطيف المناوي، المصدر السابق، ص ص228- 229.
63. موسى صبري، المصدر السابق، ص134 وما بعدها.
64. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبداللطيف المناوي، المصدر السابق، ص266 وبعدها.
65. محمود فوزي، حكام مصر السادات، مركز الراية للنشر والاعلام، (القاهرة، 1997)، ص177.
66. كامل عبدالفتاح احمد بحيري، المصدر السابق، ص323؛ صلاح شعير، المصدر السابق، ص131.
67. للمزيد من التفاصيل ينظر: رجب البنا، المصدر السابق، ص241 وبعدها.
68. سامية عياد عطا، المصدر السابق، ص136 وما بعدها؛ غالي شكري، المصدر السابق، ص100 وما بعدها؛ رجب البنا، المصدر السابق، ص241 وبعدها.
69. عبداللطيف المناوي، المصدر السابق، ص ص236- 237.
70. سميرة بحر، المصدر السابق، ص ص159- 160.
71. نقلا عن: رجب البنا، المصدر السابق، ص102 وما بعدها.
72. أندرية زكي، المصدر السابق، ص213 وما بعدها.
73. عبداللطيف المناوي، المصدر السابق، ص246.
74. أندرية زكي، المصدر السابق، ص 213- 214.
75. احتمع السادات في 24 كانون الاول 1980 مع الاعضاء الاقباط في مجلس الشعب والشورى وعددهم (21) عضوا، وفي الغرفة التي حدث فيها الاجتماع كان الرئيس يعلق صورة لمطران المنوفية، وفجأة نظر للصورة وقال بلهجة مصرية: "الولد ده كنت بحبه، ولكن دلوقتي لا"، واخذ يهاجم البابا شنودة دون ان يذكر اسمه، فقالت له احدى الحاضرات: "يا سيادة الرئيس، اذا كنت عملت مبادرة مع اسرائيل، ما تقدرش تعمل مبادرة مع الكنيسة"، فقال لها:"انا بحب الاقباط، والاقباط بيحبوني، وانما انا ضد راجل واحد فيه" وكان يقصد البابا. ينظر: حسنين كروم، الاخوان المسلمون والصلح مع اسرائيل، شركة نادركو للطباعة والنشر (الناشر)، (القاهرة، د. ت)، ص89.
76. جمال بدوي، المصدر السابق، ص15 وما بعدها.
77. حمدي البطران، المصدر السابق، ص171.
78. مختار نوح، 50 عاما من الدم موسوعة العنف في الحركات الاسلامية المسلحة، مكتبة مدبولي (الناشر)، ط2، (د. م، 2015)، ج1، ص393.
79. نقلا عن: محمود فوزي، النبوي اسماعيل...، ص ص90- 91.
80. نقلا عن: محمد مصطفى، كنت وزيرا للداخلية، (د.م، 1992)، ص20.
81. ميلاد حنا،" الفتنة الطائفية فى عهد السادات غرست البذرة الأولى فى مصر"، مقال متاح على الموقع الالكتروني: (https://www.wataninet.com/2013)، تمت زيارة الموقع في الساعة 8 P.M، يوم 2019/1/20.
82. حمدي البطران، المصدر السابق، ص173.
83. راغب السرجاني (الدكتور)، الفتنة الطائفية الجذور الواقع المستقبل، دار الكتب المصرية، (القاهرة، 2011)، ص33.
84. (الدعوة) مجلة، العدد (63)، تموز 1981، ص ص20- 21.
85. مقتبس من: المصدر نفسه، العدد (64)، اب 1981، ص12.
86. ينظر: "محمد انور السادات ارشيف السادات"، متاح على الموقع الالكتروني: (http://sadat.bibalex.org/Historic_Documents/Historic_Docs_All.aspx?TabName=Speech&page=215#Gallery)، تمت زيارة الموقع في: الساعة 33، 11 A.M، يوم 22 حزيران 2019.
87. (الدعوة) مجلة، العدد (63)، تموز 1981، ص21.
88. نقلا عن: كامل عبدالفتاح احمد بحيري، المصدر السابق، ص ص339- 340.
89. هشام مبارك، الارهابيون قادمون دراسة مقارنة بين موقف الاخوان المسلمين وجماعات الجهاد من قضية العنف 1938- 1994، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية (الناشر)، (القاهرة، 1995)، ص378.
90. سميرة بحر، المصدر السابق، ص ص161- 162؛ حمدي البطران، المصدر السابق، ص ص169- 170.
91. أندرية زكي، المصدر السابق، ص200.
92. وهم الانبا (مكسيموس أسقف القليوبية، صموئيل أسقف الخدمات العامة وكنائس المهجر، أغريغوريوس أسقف البحث العلمي والدراسات القبطية العليا ومدير المعهد العالي للدراسات القبطية، أثناسيوس أسقف بني سويف والبهنسا

ويؤانس أسقف الغربية وسكرتير المجمع المقدس). للاطلاع على نص القرار ينظر: رءوف عباس حامد ومحمد صابر عرب، المصدر السابق، مج2، ص633.

93. غالي شكري، المصدر السابق، ص97.

94. عمر التلمساني"الدين والسياسة والاحزاب"، (الدعوة) مجلة، العدد (8)، كانون الثاني 1977، ص ص2- 3.

95. للمزيد من التفاصيل ينظر: علي جريشة (الدكتور)، "العلمانية مؤامرة من الغرب على الشرق الاسلامي"، (الدعوة) مجلة، العدد (8)، كانون الثاني 1977، ص ص4- 5.

96. (الدعوة) مجلة، العدد (24)، ايار 1978، ص ص46- 47.

97. مقتبس من: عبدالحليم عويس (الدكتور)، "مسيرة التاريخ بين الاسلام والمسيحية"، (الدعوة) مجلة، العدد (28)، ايلول 1978، ص ص12- 13.

98. مصطفى محمد الطحان، الاخوان المسلمون في مصر 1928- 2005، (د. م، 2005)، ص ص270- 271.

99. السيد يسين (التحرير)، التقرير الاستراتيجي العربي 1987، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، (القاهرة، 1988)، ص239.

100. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد عبدالقدوس،"لماذا نعارض فكرة مجمع الاديان"، (الدعوة) مجلة، العدد (44)، كانون الثاني 1980، ص ص20- 21.

101. مقتبس من: عمر التلمساني، "للدعوة كلمة: حول الوحدة الوطنية"، (الدعوة) مجلة، العدد (46)، اذار 1980، ص7.

102. حسام تمام (تحرير)، عبدالمنعم ابو الفتوح شاهد على تاريخ الحركة الاسلامية في مصر 1970- 1984، تقديم، طارق البشري، دار الشروق، ط2، (القاهرة، 2012)، ص114.

103. محمد مصطفى، المصدر السابق، ص22، ص31.

104. عمر التلمساني، أيام مع السادات، دار الاعتصام، (القاهرة، د. ت)، ص98.

105. للاطلاع على نص النداء ينظر: (الدعوة) مجلة، العدد (63)، تموز 1981، ص21.

106. المصدر نفسه، العدد (63)، تموز 1981، ص15.

107. للمزيد من التفاصبل ينظر: محمد عبدالقدوس، "مواجهة صريحة لاسباب الفتنة الطائفية"، (الدعوة) مجلة، العدد (64)، اب 1981، ص48 وبعدها.

108. يعود نشأت الجماعة الاسلامية في مصر كجزء من الحركة الطلابية في الجامعات الى السبعينات من القرن العشرين، وتعددت اسماء الجماعات مثل (الجماعة الدينية، الجماعة الاسلامية، الجمعية الدينية ولجنة التوعية الدينية)، كما تعددت الآراء حول اول اسم اتخذته لنفسها الحركة الطلابية الاسلامية في الجامعة، واتخذت تلك الجماعة السلفية منهجا وفكرا. للمزيد من التفاصيل ينظر: سلوى محمد العوا (الدكتورة)، الجماعة الاسلامية المسلحة في مصر 1974- 2004، مكتبة شروق الدولية، (القاهرة، 2006)، ص67؛ علاء بكر (الدكتور)، الصحوة الاسلامية في السبعينيات، دار الخلفاء الراشدين، (الاسكندرية، 2013)، ص25 وبعدها.

109. عبدالعظيم رمضان (الدكتور)، جماعات التكفير فى مصر الاصول التاريخية والفكرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د. م، 2007)، ص283.

110. حمدي البطران، المصدر السابق، ص176.

111. حمدي البطران، المصدر السابق، ص168.

112. أبو العلا ماضي، المصدر السابق، ص ص48- 49.

113. (الدعوة) مجلة، العدد (38)، تموز 1979، ص ص54- 55.

114. مصطفى أحمد، المصدر السابق، ص106.

115. موسى صبري، المصدر السابق، ص143.

116. حسام تمام، المصدر السابق، ص ص114- 115.

117. عبدالعظيم رمضان، المصدر السابق، ص ص309- 310.

118. نقلا عن: عبدالعظيم رمضان، المصدر السابق، ص310 وبعدها.

119. احد تنظيمات الاسلام السياسي الراديكالي شكل سنة 1973 الذي آمن بالجهاد المسلح ضد الانظمة الحاكمة، وكان اميره (صالح سرية) الفلسطيني الاصل، وقام في نيسان 1974 بمحاولة انقلاب عسكري بالاستيلاء على الكلية الفنية العسكرية في القاهرة، الا ان الانقلاب فشل، وتمكنت الحكومة من القبض على اعضاء التنظيم واحالتهم الى القضاء. للمزيد من التفاصيل ينظر: مختار نوح، قضية الفنية العسكرية 1974 أول محاولة انقلاب اسلامي عسكري في القرن العشرين، تحرير، محمد علي أبو هميلة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، (القاهرة، 2006) ص13 وبعدها.

120. القرآن الكريم، سورة (المائدة)، الاية (44).

121. رفعت سيد احمد، النبي المسلح الرافضون، رياض الريس للكتب والنشر، (لندن، 1991)، ص35 وبعدها.

122. سهير لطفي، المصدر السابق، ج1، ص32.

123. احد تنظيمات السلفية الجهادية التي تعود جذوره الى الستينات من القرن العشرين، وكان اعضاء التنظيم موزعين بشكل خاص في القاهرة والاسكندرية، وفي سنة 1979 شكل تحالف من مجموعات الحلقات الجهادية تحت اسم (تنظيم الجهاد)، واصبح محمد عبدالسلام فرج امير التنظيم، ومن اهم نشاطاته تمكن من اغتيال الرئيس السادات في 6 تشرين الاول 1981. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد مورو (الدكتور)، تنظيم الجهاد- أفكاره- جذوره- سياسته، الشركة العربية الدولية للنشر والاعلام (الناشر)، (الجيزة، 1990)، ص13 وبعدها.

124. جمال شاكر البدري (الدكتور)، السيف الاخضر الاصولية الاسلامية المعاصرة، صفحات للدراسات والنشر، (دمشق، 2007)، ص79.

125. ينظر مؤلفه، الفريضة الغائبة، ص ص6- 7.

126. عبدالعزيز الشرقاوي (اعداد وتقديم)، اسباب الحكم في قضية الجنائية رقم 48 لسنة 1982 أمن دولة عليا قضية تنظيم الجهاد، (د. م، د. ت)، ص ص617- 618.

127. جيلز كيبل، النبي والفرعون، ترجمة، احمد خضير، مكتبة مدبولي، المطبعة الفنية، (د. م، 1988)، ص214.

128. كمال السعيد حبيب (الدكتور): "جماعة الجهاد المسار والافكار والشخصيات"، في: مجموعة باحثين: الفتنة الغائبة جماعة الجهاد في مصر، مركز المسبار للدراسات والبحوث، (دبي، 2012)، ص41.

129. للمزيد من التفاصيل: عبدالعزيز الشرقاوي، المصدر السابق، ص83 وبعدها.

130. رفعت سيد احمد، الاسلامبولي رؤية جديدة لتنظيم الجهاد، دار المأمون للطبع والنشر، (الجيزة، 1988)، ص ص77- 78.

131. أبو العلا ماضي، المصدر السابق، ص ص63- 64.

132. سعود المولى (الدكتور)، من حسن البنا الى حزب الوسط الحركة الاسلامية وقضايا الارهاب والطائفية، العلا للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت، 2000)، ص135.

پوختە:

شروڤەکرنێن جودا جودا لدور هۆکارێن پەیدابوونا فتنا تایفەگەری دمێژوویا هەڤچەرحا مسرێ دا هەنە، لێ دەستهەلاتا حوکمڕان بەشەکێ مەزنێ وێ بەرپرسایەتیێ هەلدگریت، ب تایبەت بۆ تێکدانا سەقایێ سیاسی وئازراندنا فتنا تایفەگەری، چونکە سەرۆك سادات پەنا بۆ پەیداکرنا هەڤپەیمانێن سیاسی بربوو، کو هەمبێزا کەنیسێ وئیسلاما سیاسی دئێك دەم دا دکر، ویاری لسەر هەمی رستا دگەل هەمیا دکر، د دەمەکی دا کەنیسا قوبتیا وەسا دنێری دەستهەلاتێ کو هەڤپەیمانی دگەل ئیسلاما سیاسی هەیە، وئەڤ چەندە ببۆ جهێ دلراوەکیێ لدەڤ قوبتیا کو درێژییێ ب ڤێ سیاسەتێ ددەت، کو سیاسەتەکا رەگەزپەستیانە دژی وان ب کاردئیت. ژلایەکێ دیڤە کور وکۆمەلەیێن ئیسلاما سیاسی وەسا دیت کو دەستهەلات تاگریا کەنیسێ دکەت، نەمازە پشتی خەمساریا وێ بۆ چەسپاندنا شەریعەتێ ئیسلامی. وحکومەتێ ژی وەسا دنێری هەردووکا گەڤ بۆ سەر ئارامیێ وتێکدانا سەقامگیریا سیاسی. هێدی دەستهەلاتێ نەشیا لسەر ململانەیێن سیاسی بێن هەردوو لایەنان زال ببیت، کو لوژیکەکێ ساخلەم و باوەریێ دنافبەرا هەردوکادا دروست بکەت، وتا رادەیەکێ مەزن راستگۆیا خوە یا سیاسی ژ دەست دا، ونەشیا هەڤسەنگیێ ب زانەبوون وبلیمەتیا سیاسی ب پارێزیت. وئەڤ چەندە ل دوماهیکێ بۆ هۆکارێ هندێ هەردووك ببنە دوژمنێن سەرسەختێن دەستهەلاتێ، زێدباری هندێ هەڤرکیا ئایدیولوژی دگەلێك هەبوون، دئەنجام دا ببۆ ئەگەرێ هندێ لێکدانێن تووندوتیژییێ دروست بن.

پەیڤێن سەرەکی:

Groups and Organization of Political Islam during the president Mohammad Anwar Al- Sadat 28 September 1970- 6 October 1981

(A Historical and Political Study)

Abstruct:

The interpretations differed in analyzing the significance of sectarian sedition events in Egypt's modern history. However, the ruling authority bears a big amount of responsibility about stressing the atmospheres and provoking sectarian sedition, because the president Sadat resorted to enter into political alliances and combine the power of the church with political Islam.He played on all ropes with all sides. At the time that the Coptic Church noticed that the regime allied whit the political Islam in order to achieve some of its political goals which raised their deep concern about the continuation of that policy and the effects of discrimination against them. In other side political Islam groups had seen that the regime aligned whit the church especially procrastination in the application of Islamic law, while the regime had seen that the both sides the church and the political Islam are elements of threatening the security and political destabilization. The authority did not hesitate in exercising that policy to contain the political conflicts with sound logic and finding exchange trust between them, which has lost its political correctness largely and the inability of the authority to maintain a balance between the two sides with political skillful and wisdom. This ultimately mode both sides rivals to the government as well as ideological conflict between the both sides, which led to escalating tensions and consequently violent clashes.

Keywords: